



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

فاتورة الدعم الاجتماعي...
لا تكلف 1800 مليار ليرة!
[12]

الافتتاحية

كي تكون سورية بخير

ستكمل البلاد بعد أسابيع العام العاشر منذ انفجار أزمته، الأزمة التي تتضاعف شدتها ووطأتها مع كل عام جديد...

ربما على رأس قائمة مفردات الأزمة، تقسيم الأمر الواقع الذي تعيشه البلاد بين ثلاث مناطق نفوذ منذ عدة سنوات. والذي يسعى الأمريكي بشكل وقح ومفضوح لتحويله إلى تقسيم دائم، ويساعده في ذلك المتشددون من مختلف الأطراف السورية؛ سواء عبر استمرار المراهنة على الحلول العسكرية، وتخوين السوري الآخر وتكفيره سياسياً، أو عبر عرقلة الحل السياسي بمختلف السبل، بما فيها تضيق الوقت في اللجنة الدستورية، وحالة الإنكار والانفصال الكلي عن الواقع الكارثي الذي يعيشه الناس، والإصرار على العيش ضمن فقاعة «سورية بخير» أو «المنطقة التي نحكمها بخير»!

الوضع المعيشي الكارثي الذي لم يعد الدخل الواسطي فيه يغطي أكثر من 15% من تكاليف الغذاء الضروري، و9% من الحد الأدنى لمستوى المعيشة... 6,5 مليون سوري يعانون انعداماً في الأمن الغذائي.

حوالي 400 ألف ضحية، حوالي 12 مليون سوري بين لاجئ خارج البلاد، وبين نازح داخلي. أكثر من مليوني طفل سوري غير ملتحقين بالتعليم، وهناك ما يقرب من 1,3 مليون مهددون بالحرمان من التعلم. أكثر من 13 مليون سوري بحاجة إلى مساعدة طبية...

الأرقام أعلاه هي أرقام تقريبية مأخوذة من حسابات وتقديرات محلية وأمنية، وهي في معظم الحالات أقل سوءاً من الواقع، ويمكن أن نورد غيرها الكثير من الأرقام التي تصب في الاتجاه نفسه، ناهيك عن أرقام يصعب حسابها مثل حجم السوق الإجرامية للمخدرات وتجارة البشر، وكذلك تأثيرات ذلك وغيره على الجانب الاجتماعي، وأيضاً نسب الطلاق والعنف الأسري والأطفال الذين بلا معيل أو مأوى وغيرها الكثير. وناهيك أيضاً عن أنواع التأثيرات الاجتماعية العميقة التي لا يمكن التعبير عنها بالأرقام.

كل هذه الكوارث وغيرها، ولا تزال البنى المتعفنة للمتشددين ترى أن الأمور على خير ما يرام ما دامت «تحت السيطرة»، علماً أن السيطرة هذه لم تعد سوى وهم لا أساس له، وأهم الأدلة على ذلك، العجز الكلي عن معالجة أي مشكلة من مشكلات المجتمع على الإطلاق، مهما صغرت أو كبرت.

إن هذا الواقع بأبعاده المختلفة، ورغم كارثيته، إلا أنه هو ذاته نقطة الانطلاق نحو سورية المستقبل. وينبغي لذلك منع الانزلاق به نحو مزيد من الكوارث والمخاطر الوجودية، التي ستستمر وتتعمق طالما بقيت البنى الفاسدة المسيطرة على حالها.

هذا كله يعني أن الحل السياسي عبر القرار 2254 وفتح باب التغيير الجذري الشامل، بات استحقاقاً وطنياً يعلو فوق أي استحقاق آخر، والترابط العضوي بين التغيير الجذري ومنع الانهيار بات واضحاً للقاصي والداني...

أكثر من ذلك، فإن منع انهيار سورية، ليس مطلباً وحاجة للشعب السوري فحسب، بل وهو أحد المفردات الأساسية المتعلقة بتنشيط التوازن الدولي الجديد الذي تتراجع ضمنه المنظومة الغربية الصهيونية، وتتقدم فيه منظومة علاقات التبادل المتكافئ...

شؤون اقتصادية



أسعار الغذاء العالمية
ترتفع 10,7%

14

شؤون محلية



الخبز.. تعميم جديد لمصلحة
الفساد والسوق السوداء!

08

ملف «سورية 2021»



الحسكة القامشلي..
المطلوب تثبيت الاتفاق

07

شؤون عمالية



بدنا نعيش بكرامة

02

الطبقات الشعبية تنتفض.. هذا طريقها



■ محمد عادل اللحام



بدنا نعيش بكرامة

الواقع المعاش وجميع الدراسات الاقتصادية تؤكد على أن الوضع المعيشي لعموم الشعب السوري يسير بمنحدر شديد الخطورة، قياساً بارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة والتي تجاوز وسطياً الـ 700 ألف ل.س وربما أكثر.

أصبح الواقع المعاش ومؤكداً بالدراسات التي تصدر بأرقامها الصادمة لكل الفقراء، مقارنة مع ما يحصلون عليه من أجور وموارد لا تكفي كفاف اليوم، أو عدة أيام متوالية بأننا أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من حافة الجوع، لأن الناس تستغني تباعاً عن ضرورياتها الغذائية لصالح الأكثر ضرورة، وهذا الوضع يؤكد حركه الأسواق وكميات الشراء التي يقوم بها الناس، فمثلاً: البيض يشتري بالواحدة، وفخذ الدجاج أيضاً يشتري بالواحدة، والسكر بالأوقية وغيرها من الأشياء المعروفة لدى الجميع، وزاد عليها شراء بقايا عظام الدجاج كبديل عن شراء لحم الدجاج.

أصبحت الحياة ابتداءً من كميات الهواء المخصص للاستنشاق مرتبطة بتغيرات سعر الصرف لليرة مقابل الدولار اللعين، وهذا الأخير يسير بتطور متسارع في أسعاره التي انعكست مباشرة على مزيد من رفع الأسعار، الذي يعني مزيداً من الإفكار للفقراء، ومزيداً من الثروة المكسبة لدى ناهبي قوت الشعب، حيث الفارق بين الأجور - حتى بعد الزيادة الأخيرة - والحد الأدنى لمتطلبات المعيشة كبير، فما هو الحل؟ سؤال يطرحه الفقراء السوريون على أنفسهم أولاً، وثانياً على أصحاب العقد والربط في الحكومة التي تمطرنا عبر الإعلام والإعلام فقط.. بسيل هائل من الوعود الخُلبية التي تتبخر مع الانتهاء من التصريح، وهذه التصاريح الرنانة ليست فقط في الجانب المتعلق بالوضع المعيشي، بل تمتد إلى مجمل المطارح الاقتصادية «صناعة - زراعة» وهي المطارح التي يمكن في حال إعادة تأمين مستلزمات نهوضها، وتوفير عجلة إنتاجها ستكون قاعدة ارتكاز حقيقية في تأمين مستلزمات التنمية، وتحسين مستوى معيشة أغلبية الشعب السوري، وتحقيق نسب النمو الضرورية للخروج من غلق الزجاجة، التي وضعتنا فيها السياسات الليبرالية المحابية والمراهنه على قدوم المستثمرين، حيث تجري صياغة مشروع جديد لهم كحل أساس من الحلول التي تعتمد عليها، كما تمّ الرهان في السابق على أموال المستثمرين، ووصل البل إلى ذنق أموال العمال في التأمينات المطروحة للاستثمار، بعد أن شفتت مليارات الليرات السورية كدين ولم ترد إلى مصادرها.

هذا الواقع هو غيض من فيض، وتتحمل الحكومة مسؤولية حدوثه، ولا ندري كم ستكون منعكساته مؤلمة في المرحلة القادمة سياسياً واجتماعياً حين سيجيب الفقراء عن سؤالهم السابق: عما هو الحل الذي سيؤمن لهم كرامتهم للحياة في وطنهم.

مع تعمق الأزمة الرأسمالية، وانعكاس نتائجها المباشرة والقاسية على الشعوب في بلدان المركز الرأسمالي والأطراف، بدأ حراك شعبي واسع، افتتحته الطبقة العاملة بردها المباشر على إجراءات قوى رأس المال تجاه حقوقها، التي فقدتها، وكانت المتضرر الرئيس من الأزمة الاقتصادية، حيث فقدت الكثير من المكاسب التي حصلت عليها في مرحلة توازن القوى التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الإمبريالية الأمريكية،

مصالحتها العميقة مع الاستغلال الرأسمالي الذي يبدو أنه «أبدي» كما كان يسوق له بعض منظري الإمبريالية.

إن التناقض الأساسي بين «العمل ورأس المال»، والذي لن يحل إلا بالإطاحة الكاملة بعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وتحقيق الاشتراكية التي ستؤمن العدالة الاجتماعية، وتنتفي الاستغلال والنهب لجهود وعرق الملايين من العمال العاملين في المجال الذهني والعقلي، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية للمنتجين. إن القوى الرأسمالية أخذت تستشعر الخطر المحقق بها من جراء نزول الجماهير إلى الشارع، فهي تعمل على إجهاض بمختلف الوسائل والسبل، عبر تشويهه ووصفه بالتخريب تارة، ومواجهته بعنف تارة أخرى، ويلعب الإعلام الرأسمالي دوراً مهماً في التقليل من أهمية الحراك الطبقي الشعبي، بعدم تغطيته إعلامياً، ويساهم معه الإعلام الرجعي العربي الذي له باع طويل في تسويق السياسات الإمبريالية الاستعمارية في منطقتنا، والتي يظهرها بأنها سياسة مدافعة عن الشعوب، وتسعى إلى تحقيق حريتها، والحقيقة هي أن تلك السياسات تسعى إلى قتل شعوبنا وأوطاننا التي سندافع عنها حتى الرمق الأخير.

إن العصر الآن هو عصر الشعوب الثائرة من أجل حريتها وكرامتها وسلامة أوطانها..

اجتماعية وسياسية قد تطيح بالمخططات والبرامج الرأسمالية، التي ما انفكت تسعى من خلالها إلى الخروج من أزمته العميقة عبر تفجير بؤر التوتر المختلفة في العالم، وتحديد في منطقتنا الممتدة من بحر قزوين إلى المتوسط، ولكن إذا ما استطاعت الطبقة العاملة والقوى الشعبية الأخرى التي تضررت من النهب الواسع، والمتضامنة في احتجاجاتها مع الطبقة العاملة، أن توحّد صفوفها وتحدد أهدافها بدقة وتصدع من نضالها اليومي، وهذا ما نشاهده الآن في الحراك الشعبي الكبير الذي بدأ في فرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، وهو باتساع وتعاظم.

إن ما يجري من حراك شعبي وعمالي واسع يؤكد التنبؤ العلمي العام المستند إلى قاعدة معرفية واسعة في اكتشاف عمق الأزمة الرأسمالية وتطور تناقضاتها، التي ستفضي إلى عودة الجماهير إلى الشارع، واتساع تأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية، إذ بدأت تطرح في شعاراتها ضرورة النضال ضد الرأسمالية وقوانينها المتوحشة التي أدت إلى إفكار الشعوب، بما فيها شعوبها، واغتناء وإعادة تمركز الثروة بيد ما نسبته 1% من السكان على حساب الأغلبية العظمى منهم. إن حركة الطبقة العاملة من خلال الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات تُكسب الحراك الشعبي جذريته في مواجهة النظام الرأسمالي، وذلك بسبب تناقض

ازدياد كبير في نسب البطالة والمهمشين والمشردين الذين فقدوا فرص عملهم، وأصبحوا بلا مأوى، يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، يعيشون على ما يقدم لهم من إعانات من الجمعيات الخيرية في اللباس والطعام وخلافه.

الرأسمالية تعلمت بخبرتها الطويلة في المجابهة مع الحركات النقابية والعمالية أنها لا تستطيع تنفيذ سياساتها الاقتصادية في النهب إذا لم تسيطر وتحتوي الحركات النقابية، فعملت على تقديم الامتيازات والرشاوى لها، وإشراكها في إدارة المجمعات الصناعية، حتى أصبحت هذه النقابات اليمينية جزءاً من منظومة القمع الرأسمالي في وجه أية تحركات عمالية تحدث، وتساهم على أجور العمال وحقوقهم، وتسوف في تنفيذ مطالبهم.

إن موازين القوى السائدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وما قبل الانهيار، كانت تسمح للقوى الرأسمالية بتنفيذ سياساتها تجاه الطبقة العاملة وقواها الحية، التي أخذت تنظم نفسها وتعيد ترتيب صفوفها مع اشتداد التناقضات وتعمقها وتجذرهما في المراكز الرأسمالية، وحتى في أطرافها، خاصة وأن قطاعات واسعة من القوى الشعبية بدأت تنضم إلى الطبقة العاملة في احتجاجاتها وإضراباتهما، مما زاد في عمق أزمة النظام الرأسمالي، ونقل الحراك إلى داخله، وأظهر عمق التناقضات التي بدأت تفعل فعلها منذرة بتحويلات

■ عادل ياسين

حيث كانت الرأسمالية مضطرة حينها لتقديم تنازلات للطبقة العاملة في مجرى صراعها الضاري مع المعسكر الاشتراكي، الذي كان يقدم قوة المثل للعمال في العالم، وذلك جعل النقابات والعمال في المراكز والأطراف الرأسمالية يناضلون من أجل انتزاع المزيد من المكاسب التي تحقق الكثير منها، فلعبت دوراً رئيساً في رفع مستوى معيشة العمال، عبر زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين الرعاية الصحية والاجتماعية بعد الوصول إلى سن التقاعد..

ولكن هذا الدّلال والرفاهية العالية التي عاشها العمال وعاشتتها الشعوب الأوروبية لم تستمر طويلاً، خاصة بعد تبني الرأسمالية في المراكز للنظرية الليبرالية الجديدة في الاقتصاد، وترافق ذلك مع هجوم واسع شنته على النقابات متبعة سياسة العصا والجزرة، ما أدى إلى اختراق واسع من جانب الرأسمالية للكثير من الاتحادات النقابية، التي أخذت تتساقط على مصالح الطبقة العاملة ومكاسبها، وهذا جعل الطبقة العاملة تخسر قوة رئيسية في مجابهتها ومقاومتها للسياسات الليبرالية التي تعمل على تجريد العمال من المكاسب، وخاصة تلك المتعلقة بالعمل الدائم.

لقد اعتمدت الليبرالية في سياستها تجاه العمال: «أنه لا عمل دائماً ولا ضمانات دائمة» مما أدى إلى

وجهة نظر في المؤتمرات النقابية



تعاني النقابات العمالية كثيراً من الوهن والمشاكل، الذي يضعف دورها ويحد من قوة تأثيرها، لأجل تحقيق مصالح العمال وحصولهم على حقوقهم المشروعة في الدستور والشرائح الدولية العمالية، وبالأخص منه، الأجر العادل، ومن أهم هذه المشاكل: ضعف العضوية المتمثلة بقلّة الانتساب إليها وخاصة عمال القطاع الخاص، وضعف مستوى أداء الكادر النقابي على كل المستويات في الهرم النقابي.

■ نبيل عكام

ويعود ذلك إلى العديد من العوامل والأسباب التي تحدثنا عنها كثيراً خلال الدورة النقابية السابقة، والتي تحتاج وقفة حقيقية، من أجل العمل على علاجها، وهنا لا بد من الإشارة إلى ضعف الوعي العام بأهمية التنظيم النقابي، وفقدان التوجيه والتحفيز لدفع العمال إلى الانتساب للنقابات في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، لكي يضمنوا حقوقهم، ولاحظنا ذلك من خلال المشاركة في «انتخاب» قيادتهم لصناعة القرار النقابي وتقرير مصيرهم بمشاركة وفاعلية أكبر، حيث صبت القوى المهيمنة على النقابات جل اهتمامها على المحاصصة في معظم المواقع النقابية، عوضاً عن تدخلها بالتوجه إلى العمال للانتساب للنقابات وفسح المجال للعمال باختيار ممثليهم الذين تنطبق عليهم شروط الكادر النقابي الجريء، الذي يمتلك أدوات وسلاح العمل النقابي، وهذا ساهم بشكل أو بآخر في تفرغ فكرة التنظيم النقابي من مضمونها، وأضعف العمل النقابي بالمجمل، الذي أضاع جهود وعمل

بكافة الجماهير الشعبية الكادحة والمهمشة. وفي خوض معارك نضالية مختلفة، التي تدخل في صلب عمل واهتمامات العمل النقابي ومنها على سبيل المثال لا الحصر: النضال من أجل الحصول على الحق في العيش الكريم، وخاصة في ظل هذه السياسات الاقتصادية التي تنهجه الدولة التي تصب في مصالح قوى الفساد والذهب، متدربين بالحصار اللئيم الذي تمارسه قوى الغرب والطغيان على بلادنا. فالنضال النقابي ينبغي أن يعزز ويقوي التعاضد بين الجماهير العمالية الكادحة، وهو الذي سيفشل هذا الحصار دون يافطة حزبية.

تعيّشه الحركة النقابية، لانتشار النقابات من ضعفها، لكن نعتقد أن هناك مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق كل النقابيين والقوى المؤمنة بحقوق الطبقة العاملة، وأهمية دورها في بناء الوطن وإخراجه من الأزمة الوطنية، التي تعصف فيه، وهي مهام على المستوى النظري والعملي، فلا يمكن الاستمرار في نضال اقتصادي ضيق الأفق المحدد ببعض الحوافز والتعويضات، أو اللباس أو وجبة غذائية على الرغم من أهميته، بل تعميم الفهم الكفاحي وامتلاك تلك الأدوات والأساليب المشروعة في داخل الحركة النقابية، الذي يمكن ارتباط النقابات

والقانون والشرائح الدولية لجميع العمال، والمؤتمرات السنوية محطة نضالية، لا يمكن القفز عنها في نضال الحركة النقابية، وهي تحتاج دوماً إلى تقييم بهدف تحسين الأداء وتطوير العمل، وليس الهدف أن نشكك بهذه المؤتمرات ونهاجم قيادتها، ولكن إذا أردتم التغيير بالعمل النقابي اهتموا بالنقابات وديمقراطيتها، ولتكون الكلمة لأعضاء المؤتمرات في اختيار أدواتهم بارادتهم لتحسين واقعهم، بعيداً عن أسلوب وطرق المذكرات التي أضحت لا تجدي نفعاً. ونحن هنا لا ندعي أن هناك صفات جاهزة لتجاوز الوضع الحالي الذي

الحركة النقابية السابق في تعزيز وعي المشاركة النقابية بين صفوف العمال وتمثيلهم بالنقابات وقيادتها لهم، من خلال ممارسة العملية الديمقراطية لخلق حالة من الكفاح والنضال لخدمة العمال والحركة العمالية والنهوض بها، وأرجو ألا يفهم هذا بأنه اتهام أو تشكيك بالكوادر النقابية المنتخبة، بل الهدف منه زيادة التفاعل في العمل النقابي ومشاركته في تحمل مسؤولياته اتجاه الطبقة العاملة والمجتمع. وهذا ما تمت ملاحظته من خلال المؤتمرات النقابية السنوية التي جرت في هذه الدورة النقابية. العمل النقابي حق كفه الدستور

الطبقة العاملة



المغرب - الأولوية للعمال

دعت النقابات المغربية ممثلة بالأمانة الوطنية للاتحادات العمالية يوم 3 شباط، السلطات الحكومية إلى إدراج الطبقة العاملة وعمال المصانع، وذلك ضمن المرحلة الأولى من حملات التقيح ضد فيروس كورونا. وأضافت النقابات: إن هؤلاء العمال قد ساهموا في مجابهة تداعيات الأزمة لضمان استمرارية العمل في الوحدات الإنتاجية والمرافق العمومية والخدمية، على الرغم من إصابة الآلاف منهم، إلا أن عجلة الإنتاج لم تتوقف رغم كل الظروف. وشددت النقابات على الانخراط في الحملة الوطنية للتقيح، بهدف الوصول إلى المناعة الجماعية، والاستمرار في احترام التدابير الوقائية والاحترازية لمواجهة الجائحة، ووقف تفشي الفيروس.



الهند - إضراب عن الطعام

بدأ المزارعون الهنود -الذين ما زالوا محتجين لأكثر من شهرين ضد قوانين الزراعة الجديدة- إضراباً عن الطعام يوم 30 كانون الثاني، موجّهين غضبهم تجاه رئيس الوزراء وحكومته. وقال قادة المزارعين، لوسائل الإعلام الهندية: إن الإضراب عن الطعام، الذي يتزامن مع ذكرى وفاة زعيم الاستقلال الهندي المهاتما غاندي، سيعيد تأكيد الطبيعة السلمية للاحتجاجات. وقال مسؤولو نقابات المزارعين: إن التشريع سيمنح التكتلات الهندية السيطرة على قطاع الزراعة، الحجر الأساس للاقتصاد، وينهي الأسعار المضمونة لمعظم المنتجات الزراعية ويطلب المزارعون بسحب القوانين التي أقرها البرلمان في أيلول الماضي. ويقولون: إن الهيئة التشريعية تفضل المؤسسات الكبيرة، وتدمر أرباح العديد من المزارعين، وتتخلى عن أصحاب الأراضي الصغيرة.



تركيا - عمال مناجم الذهب

احتج عمال منجم الذهب في قيصري التركية، الذي تديره شركة كندية، يوم 3 شباط، اعتراضاً على زيادة رواتبهم بـ 15 ليرة فقط، وهو قرار اعتبره العمال هزلياً ولا يمت للواقع بصلّة، ولا يراعي ظروفهم المعاشية. كما نشرت وسائل إعلام وفيديوهات للشرطة التركية، وهي تحاول تفريق المسيرة الاحتجاجية لعمال المناجم بالقوة، وكان العمال قد قرروا تنظيم المسيرة لمسافة 30 كم من أمام المنجم وصولاً إلى ميدان مقاطعة قيصري، ورد المحتجون عبارات «لا تفعلوا بنا هذا، نحن أناس، ونريد أن نعيش كبشر». وقالت وسائل إعلام تركية، إن ما يقرب من 500 عامل شاركوا في التظاهرة السلمية.



فرنسا - عمال توتال

نظم عمال شركة توتال إضراباً عن العمل لمدة 48 ساعة يوم 3 شباط في جميع مصافيها، احتجاجاً على تسريبات بعزم الشركة تسريح عدد كبير من عمالها خلال الفترة المقبلة، في ظل تراجع أسعار النفط. وذكرت عدة تقارير، أن توتال الفرنسية تخطط لتسريح عدد من عمالها في إطار إعادة تنظيم عمليات البحث والتطوير. ودعت النقابة العمالية الفرنسية إلى الإضراب لدعم العمال في مصافي توتال، ما دفع الشركة إلى وقف تركيز النفط الخام. وكانت الإضرابات والاحتجاجات العمالية قد اندلعت منذ بداية العام الجاري في مصفاة غراندبوتس في باريس، ولذلك صوت العمال على مواصلة إضرابهم حتى 11 فبراير من الشهر الجاري.

قانون الاستثمار في ظل هذه الظروف!!!



ناقشت لجنة شؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشعب مشروع القانون الجديد للاستثمار، ودعت إلى الإسراع في إصداره لتشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على الاستثمار في سورية، بدوره، وصف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مشروع القانون أنه عصري و متميز، وأنه يتضمن الكثير من الوضوح والتبسيط في الإجراءات لتشجيع المستثمرين، ومنع الاستغلال والتلاعب بهم من قبل ضعاف النفوس، وتحدث أن القانون الجديد سيغير الخريطة الاستثمارية لسورية لأنه يقدم مجموعة واسعة من الحوافز والامتيازات، وأعطى مزيداً من الضمانات للمشروع الاستثماري، والقانون الذي ينظم عملية الاستثمار في سورية حالياً هو القانون رقم 8/ الصادر عام 2007، والذي أنهى العمل بقانون الاستثمار رقم 10/ لعام 1991.

مفاصل الحياة الاقتصادية، مستبقة الحل السياسي لازمة السورية ونتائج، ومن دون هذا الفهم لا يمكن تبرير إقرار مثل هكذا قوانين، وفي مثل هذه الظروف.

بالعودة إلى دراسة قانون الاستثمار السابق الذي جاء كسابقة دون تغييرات جوهرية والتي من المفترض أن القانون الجديد لم يأت بجديد، بل يقدم المزيد من التنازلات والإعفاءات فقط للمستثمرين، ومع عدم طرح مشروع القانون الجديد للنقاش، نعود إلى دراسة القانون الحالي الذي أعطى العديد من المميزات لقوى رأس المال المحلية والخارجية، وزيادة الدعم المقدم لهم إلى درجة كبيرة تصل حتى تحميل خزينة الدولة لبعض التزامات التجار، وتقديم إعفاءات ضريبية تصل نسبتها إلى 75% ولمدة سبع سنوات، في حين تجيب الحكومة على مطالب العمال بزيادة أجورهم بعدم توفر الموارد الكافية، وأن عليهم العمل بوظائفهم والتمتع بالصبر، ولكن فجأة تتوفر الموارد وتزدهر خزينة الدولة لتلبية مطالب قوى رأس المال التي لا تنتهي ولا تقف عند حد معين.

ضمانات الاستثمار

في ضمانات الاستثمار التي ستمنح للمستثمر، أكد مشروع القانون على حرية الاستثمار، ومنع الاحتكار في مختلف النشاطات الاقتصادية، وهذا يدل على أن الدولة تسيير في خططها للانسحاب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعدم حصر بعض المشروعات

من المستغرب أن بلداً مثل سورية لم يخرج بعد من الكارثة الإنسانية التي حلت به ولم تستقر أوضاعه السياسية والأمنية، ويعاني من انهيار اقتصادي وعقوبات دولية تصفها الحكومة نفسها بأنها جائرة، وأن تطرح في ظل هذا الوضع قانوناً للاستثمار وكان المستثمرين سيأتون أفواجا للاستثمار بسورية، وبناء على التجارب السابقة فإن إقرار مثل هذه القوانين يكون مجرد تهيئة البيئة القانونية والتشريعية لقوى الفساد لتستثمر الأموال التي نهبتها خلال الأزمة، مع تقديم تنازلات لها من قبل جهاز الدولة توصف عادة بالحوافز، وهي تعود بالنهاية بالخسائر على خزينة الدولة.

وإذا كانت سورية تتعرض لمؤامرة كونية حسب ادعاءات الحكومة، وأن الخارج يمارس حرباً اقتصادية عليها، فهل هذا الخارج نفسه سيسمح للمستثمرين بالاستثمار بسورية؟ ومن المعروف أن رأس المال جبان ولا يخاطر بأمواله، فكيف نقر له قانون يرضيه ويغريه بالاستثمار إذا لم تقدم له مزايا وتنازلات تكون عادة على حساب الدولة والشعب والسيادة؟! أم سيكون على هيئة استثمارات تكون حصة الدولة منها بخسة، كما في استثمار شركة الفوسفات التي تملك الدولة 30% فقط من أرباحها؟

على ما يبدو أن قوى الفساد تريد تمرير مثل هذه القوانين مستغلة حالة تعطيل الحل السياسي، لترسخ وجودها وسيطرتها على

العامّة التي تؤمن أموالها من الضرائب التي تجمعها من جيوب المواطنين. - تحويل المؤسسات الحكومية من مؤسسات تدخل إيجابي لصالح المواطن، إلى مؤسسات توضع في خدمة المستثمر لتسويق بضائعه، حيث تلتزم الدولة بشراء نسبة لا تتجاوز 15% من منتجات المشروع والمساهمة في تسويقها من خلال المؤسسات العامة.

- تقسيط أو تحمل هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات نسبة 25% على الأكثر من فواتير «تعرفة استهلاك أو بدلات بعض الخدمات العامة، وتحميل الخزينة العامة لتعرفة استهلاك المستثمر للكهرباء أو المياه، مقابل رفع تعرفة الاستهلاك على المواطنين، أي: عملياً يجري تحميل المواطن فاتورة استهلاك المستثمر.

- تأمين أراض وعقارات مملوكة للدولة دون مقابل أو بأسعار مخفضة، في وقت يتم فيه رفع أسعار الأراضي للمشاريع السكنية، والذي يؤدي إلى زيادة جنونية في أسعار العقارات، في المقابل يتم تقديم العقارات مجاناً للمستثمرين؟! كما سمح لهم بتجاوز سقف الملكية المحدد وفقاً للقوانين والأنظمة، في نفس الوقت يتم انتهاك حق الملكية للمواطن بحجة تنظيم المناطق التي طالتها الحرب وفق القانون رقم 10.

حقوق المستثمر

يحق للمستثمر الاقتراض بالليرة السورية أو القطع الأجنبي من البنوك المحلية، ويحق له تحويل أرباحه وحصيلته التصرف برأس المال من المشروع إلى الخارج، وهذا يؤكد أن المشاريع الاستثمارية لن تجلب رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل كما يحفنها البعض، بل ستكون وجهتها من الداخل نحو الخارج، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي انخفاض في القيمة الشرائية لليرة السورية، وتراجع مستوى معيشة المواطن، وخاصة أن أرباح المشروع لن تشكل قيمة مضافة للاقتصاد، بل سيتم تحويلها للخارج.

الهامة بجهاز الدولة، وهذا ما سيعرض معامل القطاع العام لمنافسة غير شريفة مع القطاع الخاص، الذي سيحظى بامتيازات لن تتمتع بها المشاريع الحكومية.

عدم نفاذ القرارات والبلاغات الصادرة عن الجهات العامة، والتي تعيق عمل المشروع، وهذا يعني: إخراج المشاريع الاستثمارية من نطاق المراقبة الحكومية والاستغناء عن مبدأ سيادة القانون في الأراضي السورية، وإعطاء سلطة للمستثمر فوق سلطة جهاز الدولة والقانون، إضافة إلى عدم إلغاء إجازة الاستثمار و/ أو سحب تراخيص وموافقات المشروع و/ أو إيقاف تخصيصه بالعقارات، إلا في حال وجود مخالفة، وبعد إخطار المستثمر، وإعطائه مهلة ستين يوماً لإزالة أسباب المخالفة، ولكن هذه المادة تتناقض مع المادة السابقة، والتي نصت على عدم نفاذ القرارات والبلاغات التي تصدرها الجهات العامة التي تؤثر في عمل المشروع، فمن يملك صلاحية محاسبة المستثمر في حال ارتكابه للمخالفة إذا؟!؟

مزايا وحوافز الاستثمار

- مزايا متنوعة أعطاها مشروع القانون للمستثمر من إعفاءات ضريبية نصت عليها المادة الخامسة تصل إلى 75% من الأرباح لمدة سبع سنوات، حسب شروط محددة أو 50% لمدة خمس سنوات، كما يجوز لرئيس مجلس الوزراء تمديد هذه الإعفاءات لثلاث سنوات أخرى، وللمجلس بناء على اقتراح مجلس الإدارة منح «حوافز خاصة غير ضريبية» إضافة إلى ما هو وارد في المادة 5/ ومن هذه الحوافز:

- تحمل هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات نسبة 50% من إجمالي اشتراكات التأمينات الاجتماعية المتوجبة على المستثمر رب العمل عن العمال المسجلين لمدة خمس سنوات، أي: تحميل التزامات رب العمل للخزينة العامة، بما يشكل زيادة في أرباح المستثمر، وضغطاً على الخزينة

لن تجلب المشاريع الاستثمارية رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل كما يتحفظ البعض بل ستكون وجهتها من الداخل نحو الخارج

الانفكك المتسارع في عالم «ما بعد الولايات المتحدة»



التي ينظر بها الأوروبيون إلى أنفسهم وإلى الولايات المتحدة، فقد أحاط جو بايدن نفسه بدعاة التدخل الذين يعتقدون أن العالم من دون «رعاية» الولايات المتحدة وتدخلاتها لا يستطيع البقاء. وقد أكد ذلك وزير الخارجية الأمريكي المعين، أنتوني بلينكن، خلال جلسة إقرار تعيينه، إذ قال: إن القيادة العالمية الأمريكية «لا تزال مهمة لأن العالم غير قادر على تنظيم نفسه عندما لا نكون في القيادة، حيث قد تغتصب بعض الدول الأخرى الدور القيادي الذي تلعبه أمريكا ويؤثر على مصالحنا وقيمنا».

ومع اعتقاد الأغلبية الساحقة من الأوروبيين، بمن فيهم دول المركز، بأن النظام السياسي في الولايات المتحدة قد انكسر تماماً، فإن مزاعم بلينكن بشأن الزعامة العالمية للولايات المتحدة لا تعدو كونها محاولات إنكارية من قوة دولية مترجعة. وهذا ما نراه بشكل خاص في الدفع الأوروبي المتزايد لإعادة تعريف العلاقات الأوروبية مع روسيا من خلال مشروع السيل الشمالي 2، ومع الصين من خلال صفقة الاستثمار بين الصين والاتحاد الأوروبي التي تم إبرامها مؤخراً. في هذا السياق، فإن تغير الموقف في أوروبا سوف يجعل «القارة العجوز» أكثر حزماً في تحديد سياسات حلف الناتو، وكما قال الوزير الفرنسي: «رغم أننا ما زلنا حليفاً للولايات المتحدة، فإننا حليف لا يريد الخضوع»، مضيفاً: أن هناك فرقاً واضحاً بين «العمل مع» الولايات المتحدة و«العمل تحت إمرة» الولايات المتحدة. الأمر الذي يجعل من الصعب على إدارة بايدن أن تؤسس قيادة أمريكية وتقنع الأوروبيين بأن الزعامة الأمريكية هي السبيل الوحيد لضمان الأمن الاقتصادي والعسكري للقارة.

الرئيسية تعتقد الآن أن النظام السياسي الأمريكي معطل، وأن أوروبا لا تستطيع الاعتماد على الولايات المتحدة فقط للدفاع عنها. وبما أن الولايات المتحدة لم تعد «زعماً عالمياً» ولن تكون لدى جو بايدن أية فرصة لإحياء مكانتها السابقة، فإن «الأغلبية الأوروبية تعتقد أن الصين سوف تكون أقوى من الولايات المتحدة في غضون عقد من الزمان، وتريد أن تبقى بلادهم محايدة في صراع بين القوتين العظميين».

بعبارة أخرى، فإن ما يعنيه ذلك هو أنه في حين يعتقد الأوروبيون أن بايدن سيحاول تكثيف الحضور على الصعيد الدولي وتجنب سياسة «أمريكا أولاً» التي اتخذها ترامب، فإن الولايات المتحدة لم تعد لديها القدرة على جعل نفسها «عظيمة» مرة أخرى. ورغم أن جو بايدن قد تكون لديه رغباته في إحياء التحالف عبر الأطلسي، فإن أوروبا لم تعد مهتمة ببساطة بإخضاع أجندتها لجدول أعمال الولايات المتحدة. وقد أعاد وزير المالية والاقتصاد الفرنسي، برونو لومير، تأكيد ذلك بشكل قاطع في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز»، حيث أكد أن «الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية لديها خيار إستراتيجي... نحن بحاجة إلى التحرك في مكافحة تغير المناخ، وبناء بني تحتية صناعية جديدة، والابتكار، وتمهيد الطريق لقارة أوروبية جديدة تكون أقوى وأكثر استقلالية، وقادرة على خوض سباق التكنولوجيات الجديدة».

ضرب القيادة العالمية للولايات المتحدة

في وقت تقوم فيه أوروبا بخياراتها الخاصة نسبياً في ضوء التغيير الجوهري في الطريقة

رغم أن «التحالف عبر الأطلسي» لا يزال قائماً ويتمتع ببعض القوة العسكرية، فقد شهدت السنوات الأربع الماضية على نحو متزايد أنه أصبح غير ذي جدوى من حيث قدرته على ضبط إيقاع العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا، والاتحاد الأوروبي وروسيا، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كما أن قدرة هذا التحالف على التأثير في نتائج الصراعات المختلفة قد انخفضت انخفاضاً كبيراً على مدى السنوات القليلة الماضية.

من غير المرجح أن يتغير مسار «الاستقلالية» الذي اختار الأوروبيون اتباعه بحجة سياسات ترامب... وهي سياسات موجودة في بنية الجسم السياسي الأمريكي ونخبته الحاكم

كونها قائداً عالمياً يحمل القيم الديمقراطية إلى «قوة معطلة» في ظل إدارة ترامب، ومن المرجح أن تستمر قوة التعطيل هذه - حتى بعد أن خرج ترامب من البيت الأبيض - في التأثير على السياسة الأمريكية، وهنا ينبغي التذكير بمضمون خطاب الوداع الذي أعلن فيه ترامب أن حركته «لا تزال في البدايات فقط». وبالنسبة لأوروبا، يمكن أن يكون لهذه «الحركة» تداعيات كبيرة على الساحتين السياسية المحلية والدولية على حد سواء. من غير المرجح أن يتغير مسار «الاستقلالية» الذي اختار الأوروبيون اتباعه بحجة سياسات ترامب، وهي سياسات موجودة في بنية الجسم السياسي الأمريكي ونخبته الحاكمة، الأمر الذي يمكن أن يعيد وصول «دونالد ترامب» آخر إلى البيت الأبيض في غضون السنوات الأربع المقبلة. ولهذا، فإن التمسك بمسار «الاستقلالية» أمر منطقي بكل السبل الممكنة بالنسبة لأوروبا.

أوروبا تبحث عن «حياد»

بدأت الآلية التي تغيرت فيها أوروبا واضحة من خلال دراسة استقصائية أجراها المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية مؤخراً. حيث تظهر نتائج هذه الدراسة أن الغالبية العظمى من الأوروبيين لا يعتقدون أن جو بايدن قادر على إحياء الولايات المتحدة كـ «زعيم عالمي»، وتظهر إحدى النتائج الرئيسية للمسح أن «الأغلبية في الدول الأوروبية

■ إعداد: سعد خطار

تبدو هذه الصورة متجسدة بشكل واضح في الطريقة التي واصلت الولايات المتحدة فيها الانسحاب من أفغانستان رغم تحذيرات حلف شمال الأطلسي «الناتو». والسبب الأكثر أهمية في هذا التنافر المتزايد بين الجانبين الأمريكي والأوروبي هو التغير الذي حدث في أوروبا نفسها، حيث وضعت أغلبية الدول الأوروبية نفسها في مواقع لا تسمح بالتقارب السلس مع الولايات المتحدة كما هي العادة، وهو الاتجاه الذي من المرجح أن يتصاعد خلال الفترة المقبلة.

القوة المعطلة وحجة ترامب

إذا كان أحد الأسباب الواضحة لأزمة «حلف الناتو» هو تركيز ترامب سابقاً على ضرورة رفع مساهمة الدول الأوروبية بشكل أكبر في الإنفاق الدفاعي للحلف، فإن إدارة جو بايدن سوف تضغط من أجل الشيء ذاته، وهذا يعني أن القوى الأساسية التي أشعلت «أزمة الناتو» سوف تستمر في لعب دورها خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي يسمح للدول الأوروبية بأن تركز على الداخل أكثر فأكثر لتحديد سياساتها الخارجية والعسكرية في مرحلة يصح تسميتها بمرحلة «ما بعد الولايات المتحدة».

وسبق أن تفاقت أزمة الناتو بسبب تغير التصور الأوروبي للولايات المتحدة، من

غادر بعض الممثلين الخشبة...



والغرب، تستفيد من تصنيف هيئة تحرير الشام كتنظيم إرهابي لتبرير الهجمات على إدلب.

هذه هي التبريرات الرئيسية المستخدمة لاقتراح ضرورة وجود نهج أمريكي جديد في سورية والمنطقة، على الأقل فيما يتعلق بالجماعات «المُصنّفة» إرهابية، «والتي تُظهر دلائل استعدادها وقدرتها على التخلي عن التكتيكات والمواقف التي من أجلها تم تصنيفها كذلك».

حوافز!

يجب أن يأخذ النهج في الاعتبار، وفقاً للمؤلفين، الرغبة في تقليل الاعتماد على الوسائل العسكرية في المقام الأول» (وهي قضية يتردد صداها كثيراً بين الأمريكيين) وضرورة إنشاء «مسارات مشروطة... للخروج من التصنيف «الإرهابي». وقد يتطلب ذلك، وفقاً للمؤلفين أيضاً:

– تحديد معايير من دول الناتو لما يجب أن تفعله هيئة تحرير الشام للتوقف عن وصفها بأنها «إرهابية».

– تقديم حوافز لتشجيع هيئة تحرير الشام على تلبية هذه المعايير على أساس مستمر، مثل: زيادة دعم الاستقرار المشروط مقابل وقف حملة القمع ضد النُقاد المدنيين، وتوسيع مساحة العمليات لمنظمات المجتمع المدني المدعومة من الغرب، وإظهار الالتزام بالتعددية السياسية والدينية.

– بمجرد الاتفاق على ذلك من قبل الولايات المتحدة وتركيا والشركاء الأوروبيين، ينبغي التواصل مع روسيا لمعالجة مخاوفها بشأن الهجمات من إدلب على قاعدتها العسكرية والمناطق التي يسيطر عليها النظام.

وبالتالي، من الواضح أنه لا توجد نية أو حتى رغبة في القضاء فعلياً على الإرهاب أو الجماعات الإرهابية، أو حتى معالجة الأسباب الجذرية لظهورها؛ ولكن بدلاً من ذلك هناك رغبة عارمة في إبقائهم على قيد الحياة وتحت السيطرة.

علاقتها مع القاعدة والجهاديين المتشددين فحسب، بل تقائلهم أيضاً في إدلب، من خلال مطاردة خلايا داعش وحراس الدين المرتبطة بالقاعدة، وقد جعلت ذلك أولوية لها إلى جانب قمع العناصر التي تعارض وقف إطلاق النار الهش في إدلب، أو التي تهدد الاستقرار المحلي، وبالتالي، فهي تساهم في حماية إدلب وسورية من أن تستخدم كمحطة لعمليات جهادية دولية.

– هي معتدلة: قيادة التنظيم تعمل بثبات لتصبح فاعلاً سورياً محلياً قادراً على حكم إدلب. وبينما يتمظهر حكمها عبر «حكومة الإنقاذ» الإسلامية، فإنها مع ذلك ليست «حكومة قاسية».

– تعامل النساء والأقليات بشكل جيد: وهذا التوصيف الأثير للجمهور الغربي. يمكن للنساء في ظل حكم هيئة تحرير الشام الذهاب إلى الجامعة، والعمل، وليس عليهن تغطية وجوههن؛ وقد أخبر المسيحيون في إدلب مؤلفي المقال: أن السلطات المحلية حسنت معاملتها للسكان المحليين.

– إنها سورية: ويرمي المؤلفون ضمن المقال بحجهم الأهم على سورية النصرة! إن مؤسسها سوري هو «أبو محمد الجولاني» وقد طردت جهاديتها غير السوريين، وهو أمر يستحق الإشادة به رغم كل الفظائع التي ارتكبتها...

– لا تشكل تهديداً دولياً: في تكرار لما سبق أن قاله جيمس جيفري عندما كان على رأس مهمته التخريبية، يقوم مركز الأزمات بتبويض فاضح للجولاني بإظهار خلافاته مع داعش وزعيمها السابق البغدادي، وآخرين، مثل: الظواهري، برفضة تنفيذ هجمات في اسطنبول أو بشكل عام شن هجمات خارج سورية؛ وبناءً على ذلك، يرى المؤلفون بأن هذا «يساعد في تفسير سبب استهداف غارات الطائرات دون طيار [الأمريكية] في إدلب عادةً الجهاديين العاملين خارج هيئة تحرير الشام وليس الجماعة نفسها».

– تستغلها روسيا: يحاول المؤلفون القول بأن روسيا، العدو الأكبر للولايات المتحدة

**قام المؤلفون
بإخلاء مسؤولية
النصرة من السلبات
المرتبطة بها
لكنهم يضمنون
دائماً تقديم أمثلة
على السلوك
«الإيجابي» الذي
يدعم اقتراحهم
لطريقة التعامل
معهما**

تولت الإدارة الأمريكية الجديدة السلطة بعد أشهر مضطربة بين الحملات الانتخابية والانتخابات ومختلف الأحداث التي تلت ذلك. وبينما تجري التعيينات الجديدة، تسحب الإدارة الستائر ببطء للكشف عن المسرح. ويفترض بنا أن نعتقد أننا أمام مسرحية جديدة؛ مع ذلك، فإننا نرى في الواقع استمراراً للحبكة ذاتها، بل وللشخصيات ذاتها في كثير من الأحيان... مع أنه لا يمكننا أن ننكر أن الحكمة قد خطت بضع خطوات إلى الأمام، وكذلك الشخصيات... ألم يغير أحد أبطال المسرحية الأمريكية زيّه «بشكل جذري»؟ ونقصد الجولاني... ليس هذا بحد ذاته تطوراً كبيراً؟

■ ريم عيسى

تمهيد بالنار منذ البداية، يضع المقال الأساس لجعل القارئ يعتقد أنه من الخطأ الفادح إبقاء النصرة على قائمة المنظمات الإرهابية بالقول: إن «التسمية «الإرهابية» الملصقة بأقوى جماعة متمردة في إدلب تقوض وقف إطلاق نار حاسم، وتحجب المسارات المحتملة لتجنب مواجهة عسكرية». يقدم مؤلفو العمل مسرحية افتتاحية قوية من خلال وضع كلمة «إرهابي» بين علامتي اقتباس، مما يعطي إحساساً بأنها وصف غير مستحق وغير عادل جرى إسباغه على النصرة!

ثم يحاولون بعد ذلك إجبار القارئ على الاختيار بين شيء سيئ، مثل: التسمية، وبين تجنب كارثة عسكرية في إدلب. ورد في المقال لاحقاً: أن «استمرار وضع هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية... يمثل عقبة رئيسية» أمام تجنب العنف، وما هو مطلوب لجعل إدلب وسورية والعالم مكاناً أفضل هو مجرد سياسة تحدد معايير واضحة لهيئة تحرير الشام. «والجماعات الإرهابية الأخرى» للتخلص من هذه التسمية.

في جميع فقرات المقال، قام المؤلفون بإخلاء مسؤولية النصرة من السلبات المرتبطة بها، لكنهم يضمنون دائماً تقديم أمثلة على السلوك «الإيجابي» الذي يدعم اقتراحهم الرئيس لطريقة التعامل مع هذه المجموعة، بالإضافة إلى التلميح هنا وهناك إلى أن النصرة أصبحت أكثر «سورية» مما كانت عليه. واليك بعض الصفات الأساسية التي يقدمها مؤلفو المقال للنصرة:

– إنها تحارب الإرهابيين بالفعل: فهي لم تقطع

الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإيجاد طرق لرفع النصرة من قوائم الإرهاب، ليست جديدة، وقد ناقشناها في مقالات سابقة بما في ذلك مقال من شباط الماضي بعنوان «المسرحية الكوميديّة الكاملة للثلاثي: جيفري، مالي، جولاني». وآخر من نيسان الماضي بعنوان «أمريكا ذات القلب الرحيم»، القائد أبو الفتح الفرغلي... و«المصادفات» التي بالجملة!.

بعد ذلك، بدأ الموضوع وكأنه وضع على نار هادئة في خلفية المشهد الرئيس. استمر الوضع كذلك حتى الأسبوع الماضي، عندما نشر الصحفي الأمريكي مارتن سميث على حسابه على تويتر أنه عاد لتوه من إدلب، حيث تمت استضافته من قبل الجولاني الذي ظهر في صورة مع سميث مرتدياً قميصاً وسترة بدلة، ومُغيراً بذلك ملابسه «الجهادية» المعتادة. ظهور الجولاني بهذا اللباس هو خطوة «طبيعية» في سلسلة من المظاهرات المتتالية والمتدرجة هنا وهناك «بينها ظهوره في إدلب مؤخراً يتناول الفول في مطعم شعبي» للانتقال نحو صورة جديدة بوصفه مجرد رجل عادي، بل ومسالم ويمكن التعامل معه. في اليوم التالي لانتشار الصورة، نشرت مجموعة الأزمات الدولية «التي كان روبرت مالي رئيسها ومديرها التنفيذي حتى وقت قريب جداً» مقالاً بعنوان «في إدلب السورية، فرصة واشنطن لإعادة بناء صورتها حول مكافحة الإرهاب».

لكن المسرحية مستمرة والجولاني بزيّ جديد!



الأكثر إثارة للقلق، هو الاقتراح الصارخ باستخدام النصرة كوسيلة ضغط في الحرب للمسك بعرش النظام الدولي أحادي القطب، وهو ما يمكن فهمه من تحذيرات جيفري التي أطلقها في مقابلة أجريت معه مؤخراً، وعبر فيها عن قلقه الشديد من أن روسيا تلعب دوراً في الشرق الأوسط لم تلعبه منذ أكثر من 50 عاماً...

يستنتج المؤلفان أن «الفوائد المحتملة من مثل هذا النهج (أي رفع النصرة من قوائم الإرهاب) تفوق العيوب، والمخاطر ضئيلة»، لا سيما أن هذا من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة وأوروبا النفوذ في منطقة شمال غرب سورية. بالإضافة إلى ذلك، وبكل وقاحة، يقترحون أن تكون إدلب مكاناً لاختبار هذا «النهج الجديد في التعامل مع الجماعات الإرهابية»، وبالتالي، يقترحون بشكل صارخ استخدام إدلب مع ملايين السوريين الذين يعيشون هناك كحقل تجارب للولايات المتحدة.

السياسة ذاتها

بناءً على ما سبق، من الواضح أن جهود صنع السياسات لم تتغير، ومن المتوقع أن نرى زيادة في المقترحات والأفكار، مثل تلك التي قدمتها المقالة التي ناقشناها هنا لتبني سياسة أمريكية تهدف في النهاية إلى تحقيق الأهداف التالية على الأقل:

- محاولة ترسيخ عزلة الشمال الغربي وتجميد حالة تقسيم الأمر الواقع في سورية إلى ثلاثة أجزاء على الأقل من خلال الاعتراف

بالحكومة هناك ودعمها، بالإضافة إلى المجموعات والشخصيات السورية الأخرى المستفيدة من الأزمة، والتي تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ عليها.

- ربما يكون بين الدوافع الأساسية للدفع نحو «نهج جديد» في التعامل مع النصرة، هو السيناريو المحتمل للعمل على انتخابات موازية هذا العام، بحيث يجري تعميق تقسيم الأمر الواقع الموجود أصلاً... ولكي تتم انتخابات من هذا النوع في الشمال الغربي،

لا بد من القفز فوق بعض «الشكليات التي لا قيمة لها» مثل: أن القسم الأكبر من المنطقة المعنية خاضع لتنظيم إرهابي!

- تقويض ما حققه مسار أستانا، خاصة روسيا وتركيا، في العملية السياسية وفي الشمال الغربي. إذ على الرغم من كل المحاولات حتى الآن، لم تتمكن الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون من إحداث أضرار كبرى بالمسار، وبالتالي، تسعى إلى خلق انقسام عميق بين روسيا وتركيا كتحالف إقليمي رئيسي يشكل

بداءً لمنظومة إقليمية-دولية جديدة. - الحفاظ على حالة الحرب والاستنزاف التي تؤدي إلى مزيد من التأخير في الوصول إلى الشروط اللازمة للمضي قدماً في الحل السياسي من خلال التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، حيث سيكون ذلك نجاحاً واضحاً للجهود التي تعكس توازناً دولياً جديداً للقوى، حيث يكون للولايات المتحدة دور ضئيل في المسألة...

الحسكة القامشلي.. المطلوب تثبيت الاتفاق



إيقاف التصعيد بين طرفين سوريين، ودعوة المبعوث الدولي في التسريع بالعملية السياسية، والذي لاقي تفاعلاً وتأييداً واسعاً كما تبين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي على أقل تقدير.

في معنى التوتير أو الحرب

كي نعرف أهمية الاتفاق بين الطرفين، يجب معرفة خطورة السير في الاتجاه المعاكس أي: استمرار التوتر والوقوع في المحذور، ومعنى ذلك ونتائجه، سواء على الصعيد السوري العام، أو على صعيد مناطق الشمال الشرقي، أو حتى بالنسبة للمسألة الكردية في سورية.

توسيع دائرة الفوضى، وترسيخ الأساس المادي لتقسيم الأمر الواقع القائم، خصوصاً في ظل وجود قوى عسكرية لخمس دول في هذه المناطق، الأمر الذي يعني استدامة الأزمة السورية أكثر فأكثر، بكل ما يعنيه ذلك من تدمير العالم المادي والروحي للإنسان السوري؛ فكل يوم من الأزمة يكلف السوريين دماً وقرراً وعزراً ومرصاً وفاقة.

موجات نزوح جديدة، وهجرة واسعة، يمكن أن تؤدي - من جملة ما سنؤدي إليه - إلى تصفية الحامل المادي للمسألة الكردية في سورية، أي الكرد السوريين... بعد عمليات النزوح والهجرة الواسعة خلال سنوات التراجيديا السورية.

استمرار البروباغندا

هي ليست المرة الأولى التي يبادر فيها الطرف الروسي إلى التدخل لتهذبة التوتر بين الطرفين، كما كان قد منع محاولات

كفاح سميد

وحسب تصريح أصدرته الأسايش بتاريخ 2021/2/2، أعلنت إنهاء الحصار الذي كان قائماً على بعض المراكز والمواقع الخاضعة للسلطات الرسمية، بعد تدخل الطرف الروسي كوسيط. والحال هذه، فإن المهمة الأولى على جدول الأعمال باتت ترسيخ التفاهم الجديد، والارتقاء به إلى مستويات جديدة، تمنع تكرار ما حدث مرة أخرى.

دروس هامة

الدرس الأول الذي يمكن استخلاصه من التفاهم هو: إن إمكانية التفاهم بين السوريين وفي أخرج الأوقات، كانت وما زالت قائمة، خصوصاً إذا توفر طرف محايد ونزيه يسعى فعلاً إلى وضع حد للكارثة السورية، أي: إن هذا الاتفاق أسقط ذرائع وحجج قوى التشدد التي تتحدث كل من طرفها، باستحالة التفاهم مع هذا الطرف أو ذاك، كونه كذا وكذا... بغية تبرير سلوكها في استمرار الحرب.

الدرس الثاني: درجة الوعي العالي التي عبر عنها السوريون اتجاه احتمال وقوع كارثة من هذا النوع، سواء من خلال الموقف الشعبي العام، بما في ذلك قطاع واسع من أنصار الطرفين، والتي تم التعبير عنها بأشكال مختلفة، أو عبر موقف قوى سياسية سورية تم التعبير عنه من خلال البيان المشترك الذي أصدره كل من حزب الوحدة الديمقراطي الكردي «يكي تي» والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، وحزب الإرادة الشعبية، بتاريخ 2021/2/1 ليشكل بذلك سابقة في الحركة السياسية السورية، بالدعوة إلى

بعد أيام من التوتر تم التوصل إلى اتفاق بين السلطات الرسمية السورية والإدارة الذاتية بإزالة مظاهر التوتر في مدينتي القامشلي والحسكة، التي كادت أن تتحول إلى توتر عسكري وأمني بين الطرفين.

تحدث بذات الخطاب الاستعلائي الاتهامي والتخويني ضد الطرف الآخر. في حين أن الإدارة الذاتية التي التي يطرب البعض ضمنها مع أي تصريح أمريكي، حتى لو كان لموظف من الدرجة العاشرة في البيت الأبيض، لم يكن عندها سوى تكليف موظف من الدرجة العاشرة للحديث عن دور الطرف الروسي في الاتفاق.

وما يؤسف له، أن الاتهامات الإعلامية المتبادلة ما زالت مستمرة بين الطرفين، وهذا ما يعني بأن مخاطر التوتر والتصعيد ما زالت قائمة، وهو ما يلقي على كاهل الوطنيين السوريين مهمة استمرار السعي إلى منع الانزلاق نحو أية مواجهات تنطوي على مخاطر كبرى، وكوارث جديدة.

التوغل التركي مؤخراً في عين عيسى، ناهيك عن التدخل مراراً لحل مشكلة مصادر المياه التي تغذي مدينة الحسكة وريفها «محطة علوك»، ناهيك عن التأكيد المستمر على ضرورة الإسراع في تنفيذ القرار 2254 وضرورة توافق الأطراف السورية، والتواصل مع كل الأطراف السورية من أجل ذلك. وعلى الرغم من كل هذا، لم يبادر أي من الطرفين لا النظام ولا الإدارة الذاتية إلى لفت الانتباه لهذا الدور البناء الذي قام ويقوم به الطرف الروسي، فالجهات الرسمية السورية نأت بنفسها عن الاتفاقيات، زاعمة بأن الاتفاق تم بين الطرفين الروسي والإدارة الذاتية، كما نشرت مواقع إلكترونية على لسان محافظ الحسكة، الذي

الخبز.. تعميم جديد لمصلحة الفساد والسوق السوداء!



مزيد من هدر وقت وجهد بعض المواطنين، ومزيد من الازدحام أمام المخازن، ومزيد من المشاكل والخلافات بنتيجة الازدحام، ومزيد من استغلال الحاجات، هي بعض النتائج الجديدة الملموسة جراء تنفيذ مضمون التعميم الصادر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، الموجه إلى كافة مديريات التموين في المحافظات، والذي تضمن: «عدم بيع الخبز للمواطن إلا ببطاقة ذكية واحدة لا أكثر تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة».

عاصي اسماعيل

فالتوجيه الرسمي الجديد أعلاه، كان عبارة عن عدد محدود من الكلمات، لكنه أدى عملياً إلى مزيد من الصعوبات من أجل الحصول على رغيف الخبز، ولا غرابة في ذلك طالما بقيت التوجهات الرسمية تجبر أزمة الخبز بأسبابها على المواطنين فقط لا غير!

التركيز على النتيجة دون الأسباب

مما لا شك فيه، أن الازدحام أمام المخازن والأفران مشكلة قائمة ومستمرة وبحاجة للحل، لكنها بأن تعتبر نتيجة لجملة من الأسباب، كان للتوجهات والتوجيهات الرسمية الحصة الأكبر فيها، التي أضيفت إلى عوامل الفساد والاستغلال كسبب رئيس، ليس لأزمة الخبز فقط، بل ولكل الأزمات التي تنعكس سلباً على حياة ومعيشة وخدمات المواطنين، والتي لم تجد لها حلولاً حتى الآن!

فالتوجيه الجديد أعلاه، يبدو في أحد جوانبه يركز على مشكلة الازدحام بغاية التخفيف منها، وبجانب آخر يبدو بغاية الحد من تسريب بعض المخصصات من الخبز المدعوم إلى السوق السوداء عبر شبكاتها العاملة استغلالاً وفساداً، لكنه بالواقع العملي زاد من الازدحام، ولم يحد من الكميات المسربة من الخبز التمويني إلى هذه السوق.

لا تأثير على الكميات

من المفروغ منه، أن المواطنين يستعينون ببعضهم البعض، ومن المفروغ منه مثلاً: أن يؤمن أحد الأبناء الخبز لنفسه ولذويه، أو لأحد أقربائه، بنفس الوقت، أما مع التعميم الجديد فقد أصبح إلزاماً على هؤلاء أن يبقوا في طوابير الانتظار مرتين، أو تخلي المواطنين عن مساعدة بعضهم البعض، واضطرار كل صاحب بطاقة أن يقف في الطوابير، والنتيجة واحدة، هي زيادة الازدحام على الطوابير، وزيادة ساعات الانتظار.

فالمضمون من الناحية العملية كان على حساب أولئك الذين يقومون بمساعدة ذويهم أو أقربائهم أو جيرانهم باستلام مخصصاتهم من الخبز فقط لا غير، فالكميات المسلمة بموجب البطاقة الذكية للمصطفين في طوابير الانتظار لن تتأثر بضمونه، لكن الازدحام هو المستمر والمتزايد.

ولا ندري ماهي المشكلة لدى الوزارة بهذا الشأن، طالما أن يكون لها تأثير على الكم المسلم بموجب البطاقة الذكية، ووفقاً للمخصصات المسقوفة لكل أسرة، المبوبة والمتحكم بها عبر الذكاء، برغم عدم كفايتها، والتي لا يمكن تجاوزها؟!

تساؤلات مشروعة

يتساءل المواطنون: إذا كانت الغاية من التعميم أعلاه تخفيف شدة الازدحام أمام المخازن والأفران، فقله كان من الأجدى أن يفسح المجال لاستلام مخصصات كل بطاقة عن عدة أيام، بدلاً من الشكل اليومي للتوزيع المعتمد لهذه المخصصات، والتي تزيد الازدحام والوقت المهدور للمواطنين وعلى حساب تعبهم وإرهاقهم؟!

إلا إن كان من ضمن الغايات البعيدة أن يستغني البعض عن مخصصاته من الخبز التمويني، لعدم تمكنه من الوقوف في الطوابير والانتظار لساعات، وخاصة كبار السن والمرضى والعجزة، حيث سيضطر هؤلاء للجوء إلى شبكات السوق السوداء، أو إلى البائل المتاحة عبر المخازن السياحية، وفي كلتا الحالتين سيتكبّدون نفقات كبيرة فوق طاقتهم؟!

حصة السوق السوداء محفوظة

على الطرف المقابل، لا بد من الإشارة إلى أن من يقومون بتجميع بعض البطاقات، لاستلام مخصصاتها لبيعها في السوق السوداء، لا تعجزهم الحيلة ولا تعيق عملهم مثل هذه التوجيهات والتعاميم.

فالكميات المسربة من الخبز التمويني للسوق السوداء لا تقتصر على ما يتم استلامه من كميات بموجب البطاقة الذكية فقط، فهناك وسائل وأساليب أخرى لتسريب بعض الكميات من الخبز التمويني للسوق السوداء، منها: النسب المسموحة بالبيع خارج البطاقة، ومنها ما يتم اقتناصه نهياً من وزن كل ربة خبز على حساب حق المواطن، ومنها ما هو مرتبط بهوامش الهدر المسموحة من كم الإنتاج بكل مخبز وفرن، بحسب المخصصات المسلمة من إجمالي الدقيق...

أما أكثر ما هو فج على مستوى مشكلة الازدحام والطوابير والمخصصات بموجب

البطاقات، فهي عوامل المحسوبية والوساطة، التي يستفيد منها البعض للهروب من ساعات الانتظار، على حساب بقية المنتظرين، والبعض من هؤلاء هم من يحملون أكثر من بطاقة ذكية غالباً، وهو ما يتسبب ببعض الإشكالات أحياناً، بين المواطنين والقائمين على كوات البيع.

فرصة جديدة للاستغلال

بكل اختصار، يمكن القول: إن التعميم الجديد بتركيزه على المواطنين كأهم سبب في مشكلة الازدحام، لم ولن يحل هذه المشكلة، بل على العكس زادها تازماً، وزاد من الأعباء والمشاق على المواطنين، بما في ذلك ما ينجم عن الازدحام من مشاكل وخلافات تصل إلى حدود تبادل السباب والشتم، بل وتبادل اللكمات، والأهم، أنه فسخ المجال أوسع لشبكات السوق السوداء كفرصة جديدة لتستغل حاجات هؤلاء، ومؤشر ما وصل إليه سعر ربة الخبز في السوق السوداء أمام المخازن خلال الأيام الماضية دليل على ذلك.

جوانب النهب والفساد المغيبة

على هامش الحديث عن الخبز التمويني، وما يشوب إنتاجه وصناعته من أوجه فساد لا تقتصر على شبكات التجارة برغيف الخبز، ربما تجدر الإشارة إلى ما صرح به مدير المؤسسة السورية للحبوب عبر إحدى وسائل الإعلام خلال الأسبوع الماضي، قائلاً: «سبب أزمة الخبز الحالية ليس في نقص القمح، وإنما في طريقة وآلية توزيع الخبز واستمرار المتاجرة بالدقيق التمويني، وارتفاع نسبة الهدر في إنتاج الرغيف سواء في الأفران أو المنازل». وبأن: «ظاهرة المتاجرة بالدقيق التمويني مستمرة، وتشكل نسبة لا تقل عن 15-20%، لأنها أكثر ربحاً من المتاجرة بالحشيش».

فعلى الرغم من التركيز على الدقيق التمويني

في الحديث الرسمي أعلاه، إلا أن الجوهر ما زال يُجبر المشكلة على المنتج النهائي المتمثل برغيف الخبز، في الأفران والمنازل، أما الغائب عن التصريح الرسمي فهو القمح، كمادة أولية مدعومة يطالها التهريب والفساد أيضاً.

وبهذا الصدد، نستشهد بما ورد عبر وسائل الإعلام مؤخراً، عما كشفه الأمر العام للجمارك، عن: «ضبط شاحنة» قاطرة ومقطورة» محملة بـ 62 طناً من القمح كانت تتجه إلى إحدى المحافظات الشرقية، مبيناً أن سائق الشاحنة ادّعى أثناء التحقيق الأولي معه أن حمولة الشاحنة هي شعير، وأن مصدر هذه الحمولة من المناطق الشرقية ويتجه بها إلى منطقة منبج، على حين ثبت بالكشف والتدقيق في القضية أن الحمولة قمح مصدره محافظة حماة، وكان يتجه السائق بهذه الحمولة إلى منطقة منبج في ريف حلب.. وبين: «أن هذه هي القضية الخامسة منذ شهر كانون الأول الماضي التي يتم فيها ضبط حالات تهريب لمادة القمح المدعومة من الدولة».

وكذلك ربما من المفيد التذكير بملفات الفساد المفتوحة منذ العام الماضي بنتيجة التحقيقات في محافظة الحسكة، في مركز جرمز للحبوب، وفي أحد المخازن فيها، والتي تعمل عليها جهات التفتيش، ووصل بعضها إلى القضاء.

فإذا كانت التجارة بالدقيق التمويني المدعوم المهرب أكثر ربحاً من المتاجرة بالحشيش، وهي لا شك لها شبكاتها العاملة التي تحصد هذه الأرباح، فكيف بالتجارة بالقمح المدعوم المهرب وشبكاته أيضاً؟!

والى متى ستستمر الآليات الرسمية بتجبير أزمة رغيف الخبز، كمنتج نهائي، على المواطنين فقط لا غير، بعيداً عن كل شبكات الفساد المتسلطة على كل حلقات صناعته وإنتاجه، بعد كل ذلك؟

من يقومون
بتجميع بعض
البطاقات لاستلام
مخصصاتها لبيعها
في السوق
السلواء لا تعجزهم
الحيلة ولا تعيق
عملهم مثل
هذه التوجيهات
والتعاميم

عدرا العمالية.. سرقة كابلات العدادات الكهربائية ظاهرة جديدة



كابلات العدادات الكهربائية الموجودة داخل الأبنية والواصلة إلى المنازل، هي جديد السرقات في المدينة العمالية في عدرا، بغاية الحصول منها على بعض كميات النحاس، التي يتم تجميعها من قبل بعض الشبكات المتخصصة بهذا المجال على ما يبدو، كظاهرة جديدة مسجلة في المدينة.

■ مراسل قاسيون

سرقة الكابلات الكهربائية ليست جديدة، فقد سبق أن تم تسجيل الكثير من السرقات بغاية الحصول على النحاس فيها، سواء من خلال عمليات التفقيش، التي سارت على قدم وساق في الأبنية المهتمة أو الآلية للسقوط طيلة السنوات الماضية، أو من خلال التعدي على خطوط الشبكة الرسمية، وقد وصل الأمر بالشبكات العاملة بهذا الاختصاص، بعد استنفاد الأبنية المهتمة في المناطق التي كانت تعتبر غير آمنة، إلى المناطق الآمنة والأهلة بالسكان من خلال التعدي على كابلات الكهرباء في الأبنية المسكونة أيضاً. فما تم تسجيله في المدينة العمالية مؤخراً بهذا المجال، تم تسجيله أيضاً في بعض المناطق والبلدات الأخرى.

شبكات التنحيس المتخصصة وراء السرقات

حوادث السرقة في المدينة العمالية، برغم محدوديتها النسبية، إلا أنها لم تقف، بل هي مستمرة، لكن بدرجات متفاوتة، سواء من حيث العامل الزمني وتواتره، أو من حيث نوعية المسروقات، بما في ذلك كابلات الكهرباء، حيث سبق أن تم تسجيل حوادث سرقة لكابلات الكهرباء في بعض أبنية المدينة العمالية خلال السنة الماضية، وقد استؤنفت هذه السرقات مؤخراً، وتم تسجيل بعض السرقات الجديدة لهذه الكابلات. فإذا كانت بعض السرقات يتم تبويبها على أنها أعمال فردية، فإن موضوع سرقة كابلات الكهرباء ليست كذلك، فهذا النوع من السرقات مرتبط عملياً مع شبكات أخرى تعمل على تجميع كميات النحاس.

فبعض «الغرامات» من النحاس التي يمكن الحصول عليها من بضعة كابلات منزلية بعد الإذابة والصهر ليست مغرية على مستوى العمل الفردي، لكنها مجدية من خلال العمل الجماعي للشبكات التي أصبحت متخصصة بهذا المعدن، تحت مسمى شبكات التنحيس.

مشكلة مركبة ومكلفة

المشكلة بالنسبة للمواطنين من الناحية العملية ليست بالسرقة فقط، كسلوك جرمي وصل إلى بوابات أبنيتهم وإلى داخلها، برغم أهمية هذا الجانب والخشية المشروعة منه، بل بالتكلفة التي سيتكبونها من أجل إعادة وصل ما تم تقطيعه من كابلات كهربائية موصولة بالعدادات، سواء كقيمة للكابلات البديلة، أو كأجور ليد العاملة الفنية من أجل توصيلها، وهذه التكلفة عملياً أكثر من قيمة النحاس المسروق من الكابلات بأضعاف، ناهيك عن فترة الانقطاع الكهربائي لحين إعادة الوصل، برغم التقليل من أهمية هذا

العامل في ظروف الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي في المدينة، حالها كحال الكثير من بلدات ريف دمشق.

انقطاع التيار الكهربائي شريك بالجريمة

أما ما تندر به البعض بهذا الشأن فهو أنه لو توفر التيار الكهربائي لما كان من الممكن أن تتم عمليات السرقة للكابلات الكهربائية، وبالحد الأدنى كان تم لحظها مباشرة، لكن غياب التيار الكهربائي لساعات طويلة متواصلة كان مساعداً على تنفيذ السرقات بكل هدوء من الناحية العملية، وبالتالي فقد كان الانقطاع شريكاً في هذه الجرائم، وفي كل المناطق التي جرت بها سرقات شبيهة.

إلقاء القبض على الشبكات أهم

أهالي المدينة العمالية يطالبون بالمزيد من عوامل الأمان وعمليات الرقابة والمتابعة، من قبل عناصر الشرطة والجهات الأمنية

بعض «الغرامات»

من النحاس ليست

مغرية على

مستوى العمل

الفردى لكنها

مجدية للشبكات

التي أصبحت

متخصصة بهذا

المعدن تحت

مسمى شبكات

التنحيس

المسؤولة عن المدينة، لرصد السرقات ومكافحتها.

فالسرقات لم تقف مؤخراً على الكابلات الكهربائية فقط، بل تعدتها إلى مضخات المياه في الأبنية، وإن أتيح للسارقين الدخول إلى البيوت أو المستودعات في هذه الأبنية فلن يقصروا بدورهم في سرقة كل ما يمكن أن تطاله أيديهم.

أما المتضررون من عمليات سرقة الكابلات الكهربائية في المدينة فقد لا يعينهم إلقاء القبض على الفاعلين المباشرين لهذه السرقات فقط، بقدر ما يهتمهم إلقاء القبض على الشبكات المشغلة لهم والمستفيدة من سرقاتهم، والتي تضحي بهم بالنتيجة، مع فرصة تشغيل غيرهم لاحقاً، خاصة في ظل الظروف المتردية معيشياً وخدمياً، وعوامل التهميش المتفشية، التي تدفع البعض الطائش للسلوك الجرمي عبر استقطابهم من خلال هذه الشبكات، أو من غيرها من شبكات النهب والفساد والإفساد.

قرية المزرعة.. صورة وخبر

■ مراسل قاسيون

يعاني أهالي قرية المزرعة في ريف حمص من تراكم القمامة في قرينهم، حيث لم يتم ترحيل القمامة من الحاويات الموجودة في الحارات وعلى نواصيها منذ أكثر من أسبوع، والمبرر أن سيارة القمامة متعطلة.

المشكلة بالنسبة للأهالي، أن عدم ترحيل القمامة تزامن مع ارتفاع درجات الحرارة مؤخراً، الأمر الذي أدى إلى تفشي هذه القمامة وانتشار روائح كريهة التي أصبحت عابقة في القرية الصغيرة، بالإضافة إلى ما تستقطبه القمامة من حشرات وقوارض وكلاب شاردة، وما قد تحمله وتنقله من أمراض.

ويتساءل الأهالي:

لماذا لا تتوفر إلا آلية واحدة لترحيل القمامة في القرية، فموضوع الترحيل أصلاً به مشكلة؟ وهل من المعقول أن يستمر عدم ترحيل القمامة إلى حين إصلاح الآلية الوحيدة المتعطلة؟ وهل من الصعب الاستعانة بسيارة قمامة بديلة من المحافظة أو من أية بلدية قريبة؟ وأين الحديث الرسمي عن الأوبئة ودرء مخاطرها والحد من انتشارها؟



القابون الصناعي.. إنتاج متوقف وصناعة مهددة



تعود للسطح مجدداً مشكلة منطقة القابون الصناعي والمتضررين فيها، ويُعاد التأكيد عن لسان عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق، والمُشرف على قطاع القابون وبرزة، أن: «هوية دمشق ليست هوية صناعية، لم تكن ولن تكون مستقبلاً مدينة صناعية، إنما هي مدينة خدمات وأموال واقتصاد، وليست زراعية ولا صناعية ولا ساحلية»، وذلك بحسب موقع شام تايم بتاريخ 2021/2/6.

■ نوار الدمشقي

المشكلة أعيد الحديث عنها إثر تصريح منقول عن لسان مدير التنظيم والتخطيط العمراني في محافظة دمشق، بأن: «صناعي القابون يمكنهم الاستمرار في تشغيل منشاتهم القائمة والعاملة إلى حين تأمين البديل لها ونقلها، وتنفيذ المصور التنظيمي الجديد مكانها، ما يدعم استمرار الصناعات والاقتصاد الوطني»، وذلك بحسب إذاعة ميلودي بتاريخ 2021/2/3.

تأكيدات

حديث مدير التنظيم والتخطيط العمراني في محافظة دمشق المنقول أعلاه أتى في سياق الحديث عن مَصور القابون الصناعي الذي تم التصديق عليه، وبانتظار التعليمات التنفيذية له.

كذلك فقد أعلنت غرفة صناعة دمشق وريفها، عبر صفحتها الرسمية بتاريخ 2021/2/4، أن: «محافظة دمشق وافقت على طلب غرفة صناعة دمشق وريفها بعودة الصناعيين إلى منطقة القابون الصناعية والعمل والإنتاج إلى حين تنظيم المنطقة وعدم الإخلال حتى بدء تنفيذ المخطط التنظيمي للمنطقة، الذي أقرته محافظة دمشق بهدف تنظيم المنطقة».

مشكلة قديمة دون حلول

مشكلة منطقة القابون الصناعي ليست جديدة، ومنذ أن ظهرت إلى السطح على ضوء الحديث عن تنظيم المنطقة من قبل محافظة دمشق، قبل عدة أعوام من الآن، كان للصناعيين فيها رأي مغاير لتوجهات المحافظة بشأنها، مستندين إلى حقوقهم المصان بالملكية المنظمة كمنطقة صناعية منذ عشرات السنين.

وقد قدم الصناعيون المتضررون من التنظيم الجديد الكثير من الكتب والمراسلات التي

تؤكد حقهم، وتشير إلى الموانع والعراقيل الموضوعية أمامهم، والتي تحول دون تمكنهم من العمل والإنتاج في معاملهم في المنطقة بعد أن تمت استعادة الأمان إليها، سواء إلى محافظة دمشق أو إلى رئاسة مجلس الوزراء، وذلك عبر بعضهم مباشرة، أو بشكل جماعي من غالبيتهم، أو من خلال غرفة الصناعة، بل ومن قبل بعض أعضاء مجلس الشعب أيضاً. ومع ذلك لم يتم حل مشكلة المنطقة والعودة للعمل والإنتاج فيها، وما زالت المحافظة متمسكة برؤيتها أن دمشق «مدينة خدمات وأموال واقتصاد»، معيقة من الناحية العملية أية فرصة لعودة العمل والإنتاج إلى هذه المنطقة.

توضيحات ومطالب من معني بالأمر

بحسب الصفحة الشخصية لأحد صناعيي منطقة القابون، رئيس لجنة منطقة القابون الصناعية، عاطف طيفور، أحد المتضررين في المنطقة، والمتابع للمشكلة منذ بدايتها، مع توثيق كافة جوانبها ومراسلاتها، تعقيباً على الأخذ والرد بين المحافظة وغرفة الصناعة والصناعيين، وتوضيحاً لبعض الملاحظات التي وردت عبر بعض وسائل الإعلام، أورد التالي: - تم منع الصناعي من الترميم وإدخال مواد بناء بالتهديد بالإغلاق بالشمع الأحمر، والغرامات، ومصادرة أية عدة ومواد من البلدية.

- تم إيقاف الموافقات للدخول إلى المنطقة. - تعهدنا بتحمل كافة التكاليف لتوصيل المحولات، ولا نريد إلا المحولة دون أية تكاليف على المؤسسة، والمنطقة لا تحتاج لمليارات كما يقال.

وقد لخص بعض المطالب بالتالي: السماح بأعمال الترميم على مسؤولية المالك بشرط عدم التقدم بطلب تعويض. السماح بالعمل والإنتاج وعدم تعرض أية جهة لأي صناعي.

السماح بإصدار الموافقات للعمل والدخول إلى المنطقة. إصدار كتاب رسمي موقع ومصادق موجه لجميع المؤسسات المعنية.

تساؤلات مشروعة وهامة

الصناعي «طيفور» سبق أن تحدث عن المشكلة بحيثياتها عبر وسائل الإعلام، خلال السنوات الماضية وحتى الآن، وتابعها ووثقها تباعاً، مع مراسلاتها ووثائقها، عبر صفحته الشخصية، مع عدم نفي جهد الصناعيين الآخرين في ذلك طبعاً، والتأكيد على ما ورد أيضاً عبر صفحة «صناعي منطقة القابون» كتغطية للمشكلة منذ بداياتها أيضاً.

وبغض النظر عن تقييم تمسك محافظة دمشق بتوجهها أعلاه «دمشق مدينة خدمات وأموال واقتصاد»، بما له وما عليه، وعما ستؤول إليه المراسلات والمطالبات الجديدة التي بدأت تسجل في ديوان المحافظة مؤخراً، بحسب الصناعي «طيفور»، نتساءل:

من يتحمل مسؤولية توقف العجلة الإنتاجية في منطقة القابون الصناعية، خاصة وقد تعهد أصحابها الصناعيون بالعمل والإنتاج بهذه الظروف الصعبة، كما ورد أعلاه؟ ما الذي منع ويمنع من عودة العمل والإنتاج في منطقة القابون الصناعي، إلى حين وضع المخطط التنظيمي في التنفيذ الفعلي بالحد الأدنى؟ ولمصلحة من يتم ذلك؟

قاسيون في المعترك أيضاً

سبق لقاسيون أن توقفت عند الملف المفتوح على مشكلة القابون الصناعي منذ بدايتها، ففي المادة المعنونة «مناكفة على المخططات التنظيمية لمنطقة القابون» بتاريخ 2018/8/6، ورد التالي:

«توجه غرف الصناعة والتجارة نحو الحكومة أغفل دور محافظة مدينة دمشق وتوجهاتها على ما يبدو. فالتكليف الحكومي لوزارة الأشغال العامة والإسكان أعلاه أخذ بعين الاعتبار «مراعاة خصوصية كل منطقة وفقاً لمقوماتها العمرانية والصناعية والحرفية»، لكن يظهر أن للمحافظة رأياً مغايراً لذلك! فأحد أعضاء مجلس المحافظة سبق أن تساءل عبر إحدى الصحف المحلية مطلع شهر حزيران 2018: «إن كان من المقبول أن تستمر المعامل في القابون والقدم وجوبر التي أصبحت في وسط دمشق، في ظل وجود مدينة صناعية في عدرا؟ مضيافاً: نحن أبناء دمشق لا نريد مدينة دمشق صناعية ولا زراعية لأنها ليست كذلك، فدمشق هي مدينة خدمات ومدينة أموال».

وفي مادة معنونة «صناعيو منطقة القابون ومعركة كسر العظم» بتاريخ 2019/9/16، ورد التالي:

«يقول المثل «ما ييموت حق وراه مطالب»، وصناعيو منطقة القابون يعتبرون أنفسهم من أصحاب الحقوق، وهم يطالبون بها عبر الطرق والمسابقات القانونية والمشروعة، ومن خلال قرع كل الأبواب المتاحة قانوناً أمامهم، منذ أن بدأ التعدي على هذه الحقوق من قبل محافظة دمشق، ومن خلفها من المستفيدين من المشاريع التنظيمية ذات الطابع الاستثماري التي يتم الإعلان عنها وفقاً للمخططات التنظيمية المعلنة وقيد التنظيم والإعلان، مستفيدين من الوثائق التي بحوزتهم ومن قوة القانون ومشروعية المطالبة بالحقوق التي من المفترض أنها مصادرة دستورياً كذلك الأمر».

وفي المادة المعنونة «صناعيو القابون يطلبون المؤازرة من الغيورين» بتاريخ 2019/12/30 ورد التالي:

«وعلى الرغم من كثرة مؤيدي مطالب صناعيي منطقة القابون وحقوقهم، إلا أن الأخذ والرد ما زال مفتوحاً حول هذا الملف، وخاصة مع محافظة دمشق، والصناعيون متمسكون بحقوقهم المصان بالدستور والقانون، والمشغوف بالكثير من الوثائق والشبوتات».

ما زالت المحافظة

متمسكة برؤيتها

أن دمشق «مدينة

خدمات وأموال

واقتصاد» معيقة

من الناحية العملية

أية فرصة لعودة

العمل والإنتاج إلى

هذه المنطقة

الغاز المنزلي.. نحو أزمة مغلقة جديدة!



أعلاه تمهيداً لتخفيض جديد قادم على الدعم في الأفق المنظور. فالتوزيع الحالي لأسطوانات الغاز المنزلي كان من المفترض أن يكون كل 23 يوماً، لكنه بالواقع التنفيذي يصل إلى شهرين بعد الاستعانة بالبطاقة الذكية، ما يعني تخفيضاً للدعم المخصص عن هذه المادة، دون الإعلان الصريح عن ذلك رسمياً.

علماً أن الشكل المتبع بتسليم أسطوانات الغاز عبر البطاقة الذكية غيَّب عملياً شكل تفاقم أزمة المادة ولم يحلها، فلم تعد هناك طوابير للغاز في الشوارع، لكن ذلك لم يمنع أو يحد من نشاط السوق السوداء، التي أصبحت تعمل بكل أريحية لتغطية الحاجات الفعلية للمواطنين، استغلالاً لهذه الحاجات، بعيداً عن الأعين، حيث وصل سعر الأسطوانة إلى 30 ألف ليرة في بعض المناطق. فكل الإجراءات الحكومية الممارسة، أو الممهدة لها، ما هي إلا تطبيق لخفض الدعم المتتالي، ربما في مسعى لرفعه بالكامل، وإن اختلفت صورة تنفيذه، فالنتيجة واحدة، وهي: حرمان المواطن من حقه من المحروقات، أو غيرها من المواد المدعومة، وإرهاقه بالحصول على جزء منها، ودفعه بالنتيجة إلى قنوات وشبكات السوق السوداء لتأمين ضروراته من هذه المواد، ووفقاً للأسعار الاستغلالية التي تفرضها، على حساب معيشتهم وحاجاتهم الكثيرة الأخرى.

استمرار الإزدحام أمام المعتمدين لتوزيع الأسطوانات في بعض الأحيان، نظراً لتحديد موعد الاستلام بـ 24 ساعة فقط، بعد أن كانت 48 ساعة، أما لماذا هذا الإلزام بالساعات الـ 24 فهو يعلم ذوي الأمر؟ فإذا كان الأمر كذلك الآن، فكيف ستكون عليه الحال مع الدراسة الجديدة المنتظرة؟

تمهيد لتخفيض المخصصات والدعم

تصريح الوزير المنقول أعلاه تزامن مع ما تناقلته بعض مواقع التواصل الاجتماعي أن مضمون المقترح ورد على لسان بعض أعضاء مجلس الشعب خلال الحديث عن الدعم وإيصاله لمستحقه، وهي العبارة التي تتغنى بها الحكومة مع كل إجراء تتخذه بشأن المواد المدعومة، والتي يمتثل جوهرها بالنتيجة بتخفيض الدعم عن هذه المواد عملياً وبشكل متتابع. لن نخوض بتفاصيل الأرقام التي وردت على لسان الوزير تحت قبة مجلس الشعب حول كميات الإنتاج وخطة العام الجاري، فما يهم المواطن بالنتيجة هو: كيف ستتعرض الكميات المتاحة على آلية توزيع المشتقات النفطية، وأهمها الغاز المنزلي، بما يلبي الحاجات الفعلية؟ فالخشية المشروعة لدى المواطنين تتمثل من أن يكون التصريح المنقول

الخشية المشروعة لدى المواطنين تتمثل من أن يكون التصريح المنقول أعلاه تمهيداً لتخفيض جديد قادم على الدعم في الأفق المنظور

تمن الحكومة العتيدة على المواطنين بدعم المشتقات النفطية، وتنحننا بين فترة وأخرى بإبداعاتها، من توزيعها عبر البطاقة الذكية، وتارة بتخفيض المخصصات من البنزين أو المازوت، أما المواطن فما عليه إلا أن ينتظر الرسالة الذهبية التي تمهله ساعات محدودة لاستلام مخصصاته التي لا تسد حاجته.

■ عمار سليم

فقد نُقل عن وزير النفط والثروة المعدنية: «إن موضوع توزيع الغاز على عدد أفراد الأسرة مثل الخبز يُدرس»، وذلك حسب ما ورد في موقع الاقتصادي بتاريخ 2021/2/3، ولم يعط الوزير أية تفاصيل إضافية عن الدراسة، فماذا يتوقع المواطن من الدراسة الجديدة التي ستعتمد عدد أفراد الأسرة في الاستحقاق والتوزيع، استناداً إلى التجارب السابقة مع أسطوانة الغاز، وبقية المواد المدعومة؟ وكيف سيكون عليه نشاط السوق السوداء على الغاز المنزلي، بحال كانت الآلية تتضمن مزيداً من تخفيض الدعم عن المادة دون إعلان رسمي عن ذلك كحال سابقتها؟

أسطوانة الغاز وانتظار الفرج
من المفترض، حسب المقرر رسمياً من قبل وزارة النفط وشركة محروقات، أن تستلم كل أسرة أسطوانة الغاز كل 23 يوماً، لكن الواقع يقول: إن الرسالة الذكية لا تصل إلا بعد شهرين أو أكثر من موعد استلام الأسطوانة الأخيرة، ومن المعلوم أن استهلاك الغاز في فترة الشتاء يزداد في ظروف البرد والحاجة إلى التدفئة وتسخين الماء، وفي ظل انعدام الكهرباء، عدا عن

فقد نُقل عن وزير النفط والثروة المعدنية: «إن موضوع توزيع الغاز على عدد أفراد الأسرة مثل الخبز يُدرس»، وذلك حسب ما ورد في موقع الاقتصادي بتاريخ 2021/2/3، ولم يعط الوزير أية تفاصيل إضافية عن الدراسة، فماذا يتوقع المواطن من الدراسة الجديدة التي ستعتمد عدد أفراد الأسرة في الاستحقاق والتوزيع، استناداً إلى التجارب السابقة مع أسطوانة الغاز، وبقية المواد المدعومة؟ وكيف سيكون عليه نشاط السوق السوداء على الغاز المنزلي، بحال كانت الآلية تتضمن مزيداً من تخفيض الدعم عن المادة دون إعلان رسمي عن ذلك كحال سابقتها؟

تجارب مريرة سابقة

رأينا كيف مر هذا الشتاء، ببرده ووبائه، دون أن تستلم الأغلبية الساحقة من المواطنين مخصصاتها من مازوت التدفئة، على مرأى ومسمع من الحكومة والجهات المعنية، وباعتراف رسمي أخير عن عدم التمكن من توزيع إلا

البوكمال وبدعة الطابور الأبجدي

■ مراسل قاسيون

الصورة المرفقة هي للازدحام من أجل الحصول على مخصصات الرز والسكر في البوكمال، ولتذهب إجراءات الوقاية من الكورونا، وكل الحديث عنها، إلى الجحيم! بحسب المواطنين فإن بعضهم قد يضطر إلى معاودة الوقوف بهذا الازدحام لثلاثة أيام متتالية للحصول على حقه.

فمسؤولو الصالة أبدعوا آلية جديدة لتوزيع المخصصات، من خلال جمع البطاقات من المواطنين وتسليم المخصصات حسب الأحرف الأبجدية، أي طابور أبجدي هذه المرة، أو ازدحام أبجدي. فذكاء البطاقة لم يكن مجدياً على ما يبدو لحل مشكلة الطوابير والازدحام، فبحال عدم سماع أحدهم لاسمه بسبب الازدحام؛ يفقد دوره إلى حين وروده مرة ثانية، ولو في اليوم التالي،

بحسب بعض الأهالي! المشكلة ليست فقط بالازدحام أو الآليات المبتكرة، أو الذكاء، بل بالكميات الواردة إلى صالة السورية للتجارة من المواد المقتنة طيلة الفترة الماضية، والتي لم تكن تتناسب مع المخصصات عملياً، يضاف إلى ذلك طبعاً تخطي الطوابير والازدحام من قبل أصحاب الوساطات والمحسوبيات. ويتساءل أبناء البوكمال: أين الحقوق والكرامات.. وأين الذكاء؟



3500 مليار ليرة رقم كبير لما يسمى «الدعم الاجتماعي» ونفقات تثبيت الأسعار في الموازنة السورية... الحكومة مشغولة دائماً بهذا المبلغ، تكرر وتعيد تفاصيل صرفه: «صرفنا على الخبز كذا، وعلى المازوت كذا، وعلى الكيلو واط الساعي كذا، والسكر والرز والخ...» لتبرهن للمواطنين حجم الأعباء والتكاليف التي تتكبدها المالية العامة، بينما هم «دائموا الشكوى»! مع أن التفاصيل تقول بأن الحكومة تبذل جهداً استثنائياً في توفير هذا المبلغ وعدم صرفه، وهو ليس بالحجم المذكور...

فاتورة الدعم الاجتماعي...



تأمين أساسيات الاستمرار لا يكلف 1800 مليار ليرة!



■ عشتار محمود

من الطبيعي أن يكون الإنفاق على الطاقة والخبز كجزء أساسي من رقم الدعم، أكثر من ثلاثة أضعاف الأجر العامة والتعويضات: 1020 مليار، وضعفاً كتلة النفقات الاستثمارية: 1500 مليار... وعندما تضع السياسات العامة هدفاً أساسياً هو تقليص في مبلغ الإنفاق على هذه الأساسيات، فإننا نشهد أزماً كبرى كالتي نشهدها اليوم.

تخفيض الكهرباء والمازوت والطحين يخفف ربع الدعم!

إن هذا الدعم الاجتماعي لا يتفق عملياً إلا إذا تم استيراد أو إنتاج المواد المدعومة: وتحديدًا منتجات الطاقة والخبز. فعندما يتم تقليص الكميات فإن الدعم يتقلص. وهو ما حصل ويحصل، ونستطيع أن نعدّ الجوانب التالية من التصريحات الحكومية والوقائع اليومية، ليكون أبسط تقدير للوفر المتحقق في فاتورة الدعم يفوق 930 مليار ليرة، وفرتها الحكومة من تقليص كميات إنتاج المواد المدعومة:

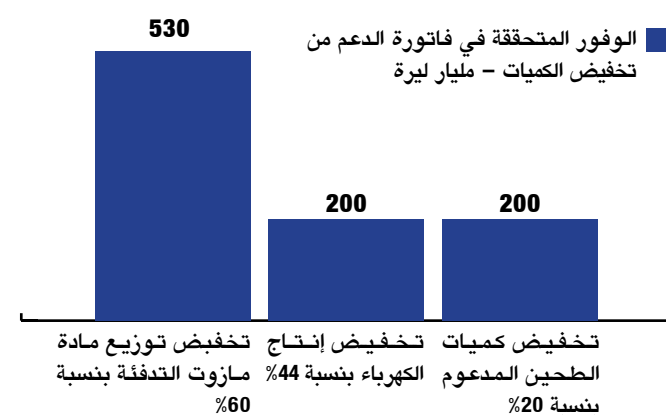
أولاً: تراجع إنتاج الكهرباء بنسبة تفوق 44% خلال فترة الأزمات الماضية الممتدة خلال عام 2020 وحتى اليوم. ودعم الكهرباء يتضمن عملياً دعم الوقود المستخدم في إنتاجها، الذي يشكل أكثر من 85% من كلفتها، وعندما تراجع كميات إنتاج الكهرباء يتراجع الإنفاق على الوقود، وبالتالي الدعم. إن تقليص إنتاج الكهرباء بهذه النسبة هو توفير في كتلة الدعم بما يقارب: 200 مليار ليرة، بناءً على التصريحات التي تقول: إن كلفة الكيلو واط الساعي 126 ليرة، وندفع 20% من هذه التكلفة وسطياً.

ثانياً: الحديث الحكومي عن عدم توزيع مازوت التدفئة إلا لنسبة وسطية 40% من الأسر على مستوى البلاد، أي: توفير 60% من مخصصات توزيع المازوت، وهو ما يوفر ما يقارب 650 مليون ليرة سنوياً، ويعني تقليص فاتورة الدعم بمقدار 530 مليار ليرة تقريباً، أيضاً بناءً

على التقديرات بأن كلفة اللتر 1000 ليرة، وندفع وسطياً 18% منها.

أما الخبز، فلا يمكن الوصول إلى تقدير دقيق لكميات تراجعها، ولكن لا يمكن الشك بأن كميات إنتاج الخبز الحكومي تراجعت بنسب كبيرة، إن تقليص الوزن فقط يساهم في تقليص كميات الطحين المدعوم بنسبة 15%، أما تقليص المخصصات فقد تمّ بألية تبقى الحصص الوسيطية للشخص ثابتة، ولكن فعلياً قلّت توريدات الطحين إلى المخازن، وقلّ عدد الأفراد الذين يحقّ لهم الحصول على الخبز من المخازن الحكومية أو من المعتمدين. وإن كان الوفر 20% فقط فنحن نتحدث عن وفر في الدعم يقارب أيضاً 200 مليار ليرة، بناءً على أن كلفة الرابطة 680 ليرة ندفع 15% من كلفتها. من تقليص هذه الجوانب الثلاثة فقط، وبمقاربة أولية... يمكن كشف توفير 930

930 مليار ليرة وربح فاتورة الدعم تم تخفيضها بتخفيض كميات المواد المدعومة



النفط كانت تقارب 10% من سعرها... أما الـ 90% الباقية فتدفعها الشركة السورية للغاز والمصافي النفطية المحلية ربحاً لوزارة النفط المسؤولة عن الاستخراج.

ما يعني، أن فاتورة دعم الكهرباء وجزءاً من المشتقات النفطية يمكن تخفيضها بنسبة 80% تقريباً إن لم يكن أكثر. فتكلفة دعم الإنتاج المحلي من الطاقة، هي ذاتها الإيرادات والربح المسجل للصناعة الاستخراجية العامة، والتي تبلغ تقديراتها في موازنة 2021: 1664 مليار ليرة تعادل 47% من فاتورة الدعم، والفاتورة الفعلية للدعم قد لا تتجاوز 1830 مليار ليرة... تدفعها الحكومة في 2021، هذا إن لم تقلص الكميات أيضاً، كما فعلت في العام الماضي، وكما يتضح من الشح في وفرة المواد اليوم!

مليار ليرة من الدعم، أي: بمقدار الربع، هذا عدا عن الوفر من بيع البنزين بأسعار محررة تقريباً، ورفع أسعار البنزين المدعوم وتقليص كمياته، ومن تقليص كميات الغاز المنزلي وغيرها...

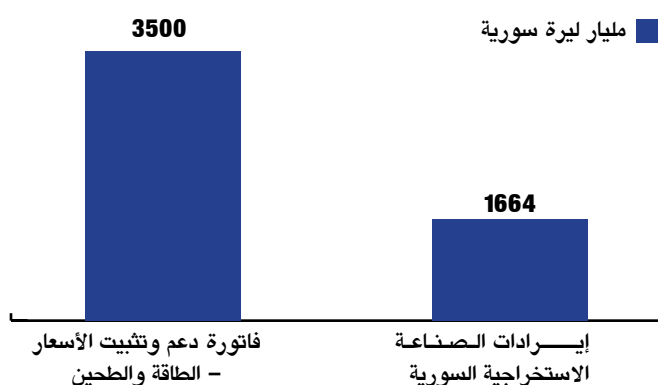
47% من فاتورة الدعم إيرادات للصناعة الاستخراجية!

يمكن للحكومة أن تخفف عن نفسها عبء الفاتورة، لأن الوقائع تقول بأن جزءاً كبيراً منها تدفعه الحكومة للحكومة! ويتحول من تكلفة على جهات حكومية إلى ربح هام لدى جهات أخرى يمول إيرادات الموازنة. فعملياً 60% من الطاقة المتاحة للاستهلاك في سورية عام 2020 هي منتجة محلياً، 48% من الغاز و12% من النفط المنتج محلياً. وهذه كلفتها على الجهات الحكومية المنتجة في وزارة



جزء هام من الدعم يقارب 47% هو تكلفة تدفعها جهات حكومية لتصبح ربحاً لجهات حكومية أخرى والدعم الفعلي أقل بمقدار 1664 مليار ليرة!

إيرادات الصناعة الاستخراجية تغطي 47% من فاتورة دعم 2021





وينبغي أن تستعيد الحكومة، أو القائمون عليها قدرة جهاز الدولة على تأمين الدولار الكافي لاستيراد هذه الحاجات الأساسية الضامنة للبقاء، هذا الدولار الذي بددته السياسات سابقاً عندما كانت تمول السوق ومستوردات التجارة الخارجية لنخبة نافذة ضمن تجار القطاع الخاص، طوال سنوات الأزمة، والذي تبده السياسات اليوم عندما تتخلى عن دولار الحوالات، عبر إبقاء سعر الحوالات عند 1250 ليرة، بينما السعر في السوق أعلى بمرتين ونصف تقريباً...

فاتورة الدعم يمكن تخفيضها بطريقة واحدة، هي: تخفيض أرباح المستوردين المكلفين بتأمين الأساسيات لجهاز الدولة: مستوردو النفط، والمشتقات، والسكر والرز، والأدوية لصالح جهاز الدولة. ويمكن تأمين تكاليف الاستيراد أيضاً بطريقة واحدة: استعادة التحكم بالقطاع الأجنبي الذي أصبح كامل التحكم به خاضعاً للسوق... وتأمين قرابة مليار دولار لحاجات استيراد الطاقة الأساسية ليس صعباً في سوق يدخلها سنوياً 3 مليارات دولار من الحوالات فقط وبالحدود الدنيا! هذا عدا عن الإمكانيات التي تتيحها آليات تجاوز العقوبات والتعامل بعملات غير الدولار، كاستخدام احتياطي الذهب لضمان حسابات باليوان أو الروبل على سبيل المثال لا الحصر... ولكنها آليات تتطلب سياسات مقاومة جديّة من الصعب أن تقوم في التوازنات السورية الحالية!

الدعم ضرورة وليس فاتورة!

التعامل مع الدعم على أنه فاتورة كبيرة ينبغي تخفيضها هو تعامل غير مسؤول مع مستوى الأزمة التي تعيشها البلاد حالياً، إن ما يسمى فاتورة الدعم هي عماد استمرار الحياة في سورية اليوم. والكلفة الفعلية لهذه الفاتورة قد لا تتجاوز 1800 مليار ليرة، لنشكّل نسبة أقل من 15% من الناتج، ولكنها أساس تأمين الطاقة والحد الأدنى من الأمن الغذائي المتمثل بربطة الخبز، التي كانت الأسرة تحصل عليها بكرامة وسهولة وبسعر منخفض قبل أربعة أشهر من الآن!

تضع الحكومة هدفاً وحيداً هو تقليص النفقات، وذلك عبر تقليص كميات المواد المدعومة، ورفع أسعار بعضها. ليتقلص إنتاج الكهرباء، ويتقلص توزيع مخصصات التدفئة، ولتجري خطة تقشف على توزيع ربطة الخبز المدعوم، وتكرر أزمة البنزين والغاز وغيرها. الحكومة بهذا تتج بـ تخفيض الفاتورة بمقدار قد يصل للربع تقريباً... ولكنها تقلص في الوقت ذاته سبل الحياة والإنتاج المتبقية في سورية. الأزمة التي تتمثل في تقلص الإيرادات العامة لجهاز الدولة وتآكلها، والتعامل معها كأمر واقع، هي النتيجة الطبيعية للروضخ لوزن قوى الفساد والفوضى التي تنبثق من جهاز الدولة وغيره، وتبتلع القطاعات الفاعلة وتنشط في مجالات احتكار الغذاء واستيراد الطاقة، وتعتمد على قطاعات القوة والنفوذ المضرة ببقايا الإنتاج: كما في التهريب وتجارة الممنوعات وسوق العملة.

**فاتورة الدعم
يمكن تخفيضها
بطريقة واحدة
هي تخفيض
أرباح المستوردين
المكلفين بتأمين
الأساسيات لجهاز
الدولة**

«المقترحات الجنونية» حول رفع الدعم وتوزيع 25 ألف ليرة!



تكثر وتكرر التصريحات التي تنحدر عن التلخص من عبء الدعم الاجتماعي، وفاتورته البالغة 3500 مليار ليرة بحسب الحكومة... وتوزيعه نقداً بمقدار 25 ألف ليرة شهرياً لكل شخص، أي: استبدال المواد رخيصة الثمن بكتلة نقدية توزع على حوالي 15 مليون شخص...

تغطي ارتفاع الأسعار الذي قد يحصل من تحرير أسعار الطاقة والخبز، إذ قد يرتفع تسعير المازوت للنقل والزراعة والصناعة ما بين 150 - 550%، ليصل إلى سعر التكلفة البالغ 1000 ليرة. وستضاعف أسعار الكهرباء بنسبة 315 - 1500%، وسيصبح على الأسرة أن تستهلك ربطة خبز يومياً بـ 680 ليرة؟!

إن الإعلان عن ضخ الـ 5000 ليرة في السوق أدى إلى ارتفاع في أسعار الغذائية فاق الـ 30% خلال أسبوعين... فما الارتفاع الذي ستصل إليه أسعار الغذائية وعموم المستوى العام للأسعار مع رفع المازوت والكهرباء والخبز بهذه النسب؟! نترك التقدير الدقيق لأعضاء مجلس الشعب والجهات الحكومية التي تبحث في قرار من هذا النوع...

إن مثل هذا الإجراء هو إعلان «انهيار الليرة» ومعها إعلان «انهيار آخر وظائف جهاز الدولة» ولن تستطيع السلطات النقدية مهما ضخت من الليرات أن تلاحق الارتفاع في المستوى العام للأسعار. إن ما نشهده اليوم من تقليص كميات المواد المدعومة، وعدم

كيف سيساعد هذا في حل أية مشكلة من المشاكل المتركمة في وجه السوريين؟!

المشكلة الأساسية اليوم مركبة من أزميتين: المواد الأساسية غير متوفرة كميّاً، وتوفرها بالأسعار المحررة سيجعل المجتمع غير قادر على استهلاكها، أي: لن يحل المشكلة عملياً. والتي لا حل لها إلا بتوفير الأساسيات بسعر يتناسب مع الدخل.

الحل المطروح سيعني زيادة دخل الفرد الوسطي سنوياً بمقدار 300 ألف ليرة، بينما الدخل الوسطي السنوي في عام 2019 وفق آخر إحصائيات الحكومة كان حوالي: 790 ألف ليرة سنوياً، أي: ما كان يعادل حينها: 1100 دولار للفرد!

فإذا اعتبرنا أن الرقم ثبت حالياً، والدخل الوسطي للفرد في سورية في 2020 أصبح يقارب بسعر الليرة حالياً: 3 ملايين ليرة... فإن هذه الزيادة السنوية لن تكون إلا نسبة: 10%. فكيف ستستطيع هذه الـ 10% الزيادة أن تغطي كل ارتفاع الأسعار الذي يمكن أن ينتج عن «جنون» رفع الدعم وتحرير الأسعار بالكامل؟! كيف يمكن لـ 300 ألف ليرة سنوياً أن

**الإعلان عن ضخ
الـ 5000 ليرة في
السوق أدى إلى
ارتفاع في أسعار
الغذائيات فاق
الـ 30% خلال
أسبوعين**

يمكن أن تتم إدارته لاحقاً واستعادة وظائفه تدريجياً، هذه القوى تظهر في طروحات إلغاء الدعم وتحرير أسعار الطاقة والخبز، وهي ذاتها التي تعطي إشارات لتعويم العملة، وهي بالمعنى السياسي تعمل بمنطق: «أنا ومن بعدي الطوفان»! دافعة بالقليل المتبقي من تماسك البلاد والمجتمع إلى المجهول.

تأمين الأساسيات هو خطوة هامة في هذا الاتجاه، أما تحرير الأسعار نهائياً وإنهاء الدعم، هو الإجهاد على «شعرة معاوية» المتبقية في الواقع السوري. وكما يقال: «لا دخان بلا نار»، إذ هنالك بالفعل قوى تريد أن «تقطع آخر شعرة» متبقية لوجود جهاز دولة فاعل اقتصادياً واجتماعياً...

ما إن يخفت الحديث عن آثار أزمة عام 2020 الاقتصادية حتى يظهر مؤشر جديد يعكس حجم الآثار واستدامة التفاعلات... وهذه المرة تنصّدر أسعار الغذاء العالمية العناوين! ارتفاع سنوي كبير في مؤشر أسعار الغذاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة FAO فارب 10,7% مع توقعات بالمزيد!

أسعار الغذاء العالمية ترتفع 10,7% عتبة جديدة بعد أزمة 2020



غذاًياً تعتمد على الاستيراد أي: أكثر من نصف الغذاء يرتبط بالتجارة الدولية والأسعار العالمية للغذاء، وتحديداً الحبوب. إن ارتفاع أسعار الغذاء والقمح والرز تحديداً، أزمات يصعب مواجهتها في هذه المنطقة بالمعطيات الحالية، حيث تتراكم أزمة نقص المياه الأكثر حدة عالمياً، مع واحدة من أعلى مستويات الكثافة السكانية، وأكثر المناطق تأثراً بالزراعات وعدم الاستقرار، مع أعقد التداخلات الدولية، وأكثر بنى الحكم السياسي تخلفاً، وأقلها قدرة على مواجهة الأزمات.

موجات الحراك الاجتماعي، ومن ثم النزاع، اللذان شهدتهما المنطقة منذ عام 2011 يربطهما الكثيرون بحدة التعرض للأزمة المالية، وأزمة الغذاء بين 2007-2010، وهشاشة الأداء في مواجهتها. أي: إننا من أزمة الغذاء السابقة انتقلنا للنزاع الذي فاقم كل الأزمات، وسيجعل أزمة الغذاء القادمة أعقد وأوسع أثراً بالمقارنة بمطلع العقد الماضي. فشعوب المنطقة أكثر احتقاناً وفقراً، وأنظمة الحكم أكثر وهناً وتخلفاً وأقل تدبيراً، والعالم تغير كثيراً في سنوات عشر مضت، فهل ستكون هذه المنطقة مرشحة مجدداً لتقدم مثلاً عن كيفية تراكب الأزمات وتعقدها نحو موجات جديدة من الانفجار الاجتماعي؟!

أزمة الغذاء

مرحلة في الأزمة الاقتصادية

أسعار الغذاء ترتفع وترافقها أيضاً أسعار النفط، وهي الاتجاهات المتوقعة عقب الركود الاقتصادي والتعطل الواسع في سلاسل الإنتاج والتبادل العالمية الناجمة عن الأزمة... وهذا هو الاتجاه المتوقع منطقياً، وعلى الأقل بالقياس إلى الأزمة الأقرب في عام 2007-2008 التي أعقبتها أزمة غذاء عالمية، لترتفع أسعار الغذاء إلى مستوياتها الأعلى في عام 2011. اليوم، لم تصل الأسعار إلى مستويات أزمة الغذاء نهاية العقد الماضي، ولكن اتجاه الارتفاع متسارع. البعض يتوقع أن العالم لن يشهد أزمة حادة، وأنه قد تعلم من دروس الأزمات: فإنتاج الحبوب العالمي ضعف مستويات عام 2007-2008، وكلف النقل أقل بـ 20 مرة... ولكن هل ستكون هذه المؤشرات في ظل تعمق الأزمات المالية وارتفاع الهشاشة.

منطقتنا مجدداً...

دورة الغذاء والنزاع!

المنطقة الأكثر عرضة لمخاطر أزمات الغذاء، هي منطقتنا... التي تسمى في الأدبيات الدولية «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». حيث التقديرات الوسطية تشير بأن نسبة 57% من مجمل الوحدات الحرارية المستهلكة

ارتفاع أسعار
الغذاء مرحلة
من الأزمة
الاقتصادية
الشاملة والأكثر
عرضة للخطر
هو الأكثر
اعتماداً على
الغذاء المستورد
كمناطقنا حيث
57% من الغذاء
خارجياً!

بنسبة 100% بين آذار وحزيران 2021. ولكن هذه الأسباب المباشرة بدورها تعبير عن الأزمة بأوجهها الاقتصادية والسياسية والبيئية، فارتفاع الصادرات الصينية يتعلق بتوقعات اضطراب العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة، والتجهيز الصيني لارتفاع قادم في أسعار المحاصيل... وتراجع الإنتاج الأمريكي للحبوب يرتبط بتأثيرات أزمة الجفاف بحدة على مناطق الجنوب الأمريكي، إضافة إلى أن التراجع في عرض الغذاء أوسع من الأثر في هذه المنطقة، حيث سجل عام 2020 أقل مستوى لمخزونات المحاصيل العالمية منذ خمسة أعوام وفق الفاو، وهي أحد تعبيرات تراجع الإنتاج وزيادة الطلب. أما كبح وتقييد الصادرات الغذائية فهو سياسة تقوم على أساس توقع مخاطر في الأمن الغذائي، وحاجة الدول المصدرة لضمان سوقها المحلية على حساب التصدير.

يضاف إلى كل هذا وذاك، أثر الاستثمار المالي في الأزمات، حيث إن توقعات الأسواق المالية بارتفاع سعر الغذاء منذ منتصف عام 2020 دفعت كتلة هائلة من المال الفائض العالمي إلى سوق السلع الأساسية لتساهم في الطلب الوهمي ورفع التسعير، وتحديد منتجات الحبوب الأساسية الأكثر تداولاً في البورصة.

■ ليلي نصر

الارتفاع الأكبر تسجله الزيوت النباتية 27%، ومن ثم الحبوب 24%، وهي السلع الغذائية الأكثر حساسية في سلة الغذاء للدول الأفقر في سلة الغذاء. بعض المواد ارتفعت بمستويات قياسية: فمثلاً الصويا ارتفعت بنسبة 56%، الذرة الصفراء 45% بينما ارتفع القمح بمعدل 16% والرز 27%.

من الصين إلى أمريكا إلى روسيا الأسباب الأعمق

العديد من العوامل والأسباب المباشرة يمكن رصدها لتفسير هذه الارتفاعات، مثلاً: رفعت الصين استيرادها للذرة بمعدلات قياسية، ومن مستوى وسطي 3-5 ملايين طن مستورد من الذرة الصفراء في السنة، انتقلت إلى استيراد 11 مليون طن في 2020 ولهذه الزيادة تأثير كبير في الطلب العالمي.

تراجع الإنتاج في الجنوب الأمريكي سبب آخر، أثر تحديداً على أسعار الصويا والذرة، هناك أيضاً اتجاه لدى المصدرين العالميين للحبوب لزيادة رسوم التصدير، حيث تم تطبيق سياسات كبح الصادرات الغذائية جزئياً في 19 دولة، وهو ما يتجلى وضوحاً في روسيا المصدر الأكبر عالمياً للقمح، التي سترفع الضريبة على تصدير الطن

ارتفعت أسعار الغذاء العالمية إلى أعلى مستوى مسجل لها منذ سبع سنوات، إذ أشار مؤشر الفاو في شهر 1-2021 إلى ارتفاع بنسبة العشر تقريباً عن بداية عام 2020، ولكن الارتفاعات في بعض المواد الأساسية وصلت إلى مستويات قياسية.

الثروة الحيوانية في خطر.. فماذا عن الأمن الغذائي؟



تصريح خطير من رئيس جمعية اللحامين بتاريخ 5 شباط، يقول فيه: «إن الثروة الحيوانية في سورية آيلة للانقراض وعددها يتناقص، منها العجل والخروف وحتى الدجاج»، وذلك بحسب ما تداولته بعض وسائل الإعلام خلال الأسبوع الماضي.

■ داريت السكري

ولعله كان من الأجدي لو أن ناقوس الخطر الذي قرعه رئيس جمعية اللحامين قد صدر عن جهة رسمية ما، عسى أن يتم وضع خطط جدية وحقيقية من أجل تلافي الكارثة المحدقة بنتيجته، ارتباطاً مع الأمن الغذائي الذي من المفترض أن يكون من أولويات العمل الحكومي، لكن عبثاً على ما يبدو!

فأخيراً هم الحكومة وتوجهاتها هو دعم الثروة الحيوانية أو الإنتاج «الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، والصناعي والحرفي»، وآخر ما تريده ربما الإضرار بمصلحة حيتان الاستيراد، وأشباههم من كبار أصحاب رؤوس الأموال المحميين والمدعومين حكومياً، الذين يراكمون ثروتهم على أنقاض الإنتاج الزراعي والصناعي، وعلى حساب مصلحة المواطنين والاقتصاد الوطني عموماً!

سلة الاستهلاك بلا مشتقات حيوانية

يذكر أن متوسط راتب العامل في الدولة، بعد سلسلة الزيادات، حوالي 60 ألف ليرة سورية فقط، أي: ما يعادل سعر 3 كيلو من اللحم فقط بالشهر، لذلك هناك عملياً نسب مرتفعة من العائلات السورية لا يستطيعون شراء اللحوم، لا حمراء ولا بيضاء، وحسب قول أحد أفراد أسرة ما «لا نستطيع تأمين الخبز بالسعر الحر، فماذا عن اللحوم؟».

فمن المؤكد الآن، أن من يستطيعون شراء اللحوم هم الفئة الناهبة فقط لا غير. ومع تدهور قطاع الإنتاج الحيواني وتراجع

هذا التصريح سبب جدلاً كبيراً لدى عامة المواطنين باعتباره ناقوس خطر، خصوصاً أنه لرئيس جمعية اللحامين في دمشق، وليس من أية جهة حكومية، أو من المسؤولين عن قطاع الإنتاج الحيواني، المرتبط بالأمن الغذائي للمواطنين.

بالمقابل، فإن الجهات الحكومية، كانت وما زالت تؤكد بأن سورية بخير والقادم أفضل وما يتبعها من تصريحات شبيهة بنفس السياق، علماً أن الواقع المعاش معاكس تماماً لتلك التصريحات.

مستوردو الأعلاف ومصالح الحيتان

القضية واضحة وضوح الشمس للقاصي والداني بأن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها قطاع الإنتاج الحيواني مرتبطة بشكل مباشر بالأعلاف، التي رفعت الحكومة يدها عنها مقابل إطلاق أيدي بعض المستوردين فيها. فقد كشف رئيس جمعية اللحامين أيضاً: «أن الأسعار ستستمر بالارتفاع إذا لم يتم تأمين الأعلاف ودعمها من الحكومة».

وقد أكد بأن: «أسعار الدجاج واللحم ستستمر بالارتفاع إن لم تتأمن الأعلاف وتدعم من قبل الحكومة، وتزرع 80% إلى 90% من الأراضي من قبل وزارة الزراعة، وتربية المزيد من الحيوانات».

أما أن يصل الأمر إلى انقراض الثروة الحيوانية بسبب الأعلاف وسعرها المحتكر من قبل بعض حيتان الاستيراد فهذا موضوع آخر!

الشهيرة سيخرج من حيز الاستهلاك للغالبية الفقيرة تبعاً. فإذا غابت مسؤولية الحفاظ على الثروة الحيوانية، وعلى الإنتاج الزراعي والصناعي، فمن المسؤول عن مستقبل الأمن الغذائي للسوريين، في ظل الغياب الحكومي وهذا التغول للحيتان الكبار، على حسابهم، وعلى حياتهم التي أصبحت مهددة بالنتيجة؟

أعداد الثروة الحيوانية وصولاً إلى مشارف انقراضها، فإن كل منتجات هذا الإنتاج ستخرج تبعاً من سلة الاستهلاك اليومي للغالبية الفقيرة، فالأمر لم يعد يقتصر على اللحوم فقط، بل تبعته مؤخر الألبان، وربما سيتبعها لاحقاً الحليب والألبان والبيض، بمعنى آخر فإن آخر ما يمكن أن يدخل من بروتينات حيوانية على المائدة اليومية أو

مع قصة الشاي.. يا ترى في استغلال جديد؟



■ دعاء دادو

حسب ما تم الإعلان عنو بالمواقع الإلكترونية الرسمية /سانا/ بتاريخ 1 شباط: «أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بيع مادة الشاي بموجب البطاقة الذكية الإلكترونية من نوع بيكو سيلاني معبأة بعبوات 400 و 600 و 1000 غرام بسعر 12000 ليرة سورية للكيلو».

لا تسبقوا كثير... المواطن السوري صار عنده فوبيا من القرارات الحكومية يلي بتطلع...

لأنو هو عارف بالأساس إنها ما رح تصب بمصلحتو ولا 1% حتى!!!

كتار من هل المواطنين قالوا إنو القصة تكرار لتجربة فاشلة مرت من قبل بالمواد المدعومة مثل الزيت مثلاً... كونها الأحدث...

من سنة تقريباً مثل هل الأياعات أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن بيع مادة الزيت /عباد الشمس/ بموجب البطاقة الذكية وبسعر حلو وأرخض من السوق كمان... ولحقها من كم شهر تأكيد ع التوزيع... بس لكل صاحب عمر طويل بدو يركض من مؤسسة للتانية.. لأن ما في حكي لا عن كميات متاحة ولا وين متوفرة.. ولا حتى في رسالة ذكية عنها..

مثل العادة استقبل كل المواطنين السوريين المقيمين داخل أراضي الوطن الحبيب - قرار إدخال مادة الشاي بموجب البطاقة الذكية الإلكترونية، ذو النوع الجيد والسعر المقبول نوعاً ما - بصدر رحب...

وما مخفي عليكم كمان إنو نحنا عرفانين إنكون أدن من طين وأدن من عجبن... ووجع المواطن وهمومو وكل الماسي يلي معيشينوا ياهأ آخر همكون... بس بيبقي في شوية أمل عنا إنو يمكن.. يمكن ها.. ببيوم من الأيام رح يكون في شي تصريح أو قرار أو من هدول الشغلات يلي بتقولون مو خرطي.. ورح يصبوا بمصلحة المواطن السوري يلي ما زال لليوم متحملكون والله يعطيه العافية... بس إيمت ح يصير هالشاي؟ ع الأغلب مو ع دوركم.. والأكيد أنو مو بكيفكم وقتها!

بقصة الشاي الجديدة... بالرغم من هل الفكرة الحلوة يلي رح توفر ع الناس المعترية كثير من دفع المصاري... بس ضمناً مجريينكون بكتير مواقف... لهيك المخاوف ما زالت قائمة وموجودة... أما الشكوك والمخاوف عند الناس فهي من ارتفاع سعر مادة الشاي بعيداً عن مؤسسات السورية للتجارة.. بقصد السعر الحر - بعد الإعلان الرسمي.. بالمناسبة، ما فينا نخفي عليكم إنو قدرة التحمل عند هل المواطن المعتر صارت تحت الصفر... من ورا عماليكم والوعود الخلبية تبعكم...

بس سؤالي هون: مين يلي حصل ع مخصصاته من هل المادة يا ترى؟ أنا بقلكون... يمكن المستغلين والناهبين ويلي مالون بحاجة للمواد المدعومة ويلي مصرياتون كتار من السرقة والذي منو... أما المواطن ذو الدخل المحدود يلي عايش بفضل الله والأوكسجين يلي ما احتكر ما حصل ع ولا نقطة زيت للأسف... وما ننسى أنو صار الحكي كمان انو المبيعات ح تصير مدعومة وع البطاقة الذكية.. بس كمان كان كلام الليل يمحوه النهار مثل العادة.. لهيك لا حدا يلوم الناس إنها خايفة منكون

كوبا الاشتراكية تطوّر 4 لقاحات كوفيد سيادية تكفي 5 أضعاف سكانها



أعلنت وزارة الصحة العامة الكوبية يوم الخميس، 4 شباط 2021، عبر خطاب تلفزيوني: أن كوبا تعزّم في أواخر نيسان من العام الجاري، البدء بتطعيم شعبها بأول مليون جرعة من لقاح «السيادة 2» (02 Soberana) المضاد لكورونا المستجد، والذي تمّ تطويره، إلى جانب ثلاثة لقاحات مرشحة أخرى ضد المرض نفسه، على أيدي الخبرات العلمية الوطنية للقطاع العام الاشتراكي الكوبي، العاملة في «معهد فينلاي للقاحات» في هافانا ومركز هافانا للهندسة الوراثية والتقانة الحيوية (CIGB)، وبتمويل من الصندوق الكوبي للعلوم والابتكار (FONCI) التابع لوزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة. وصرّح إدواردو مارتينيز، رئيس شركة «بيوكوبا فارما» الحكومية الضخمة التي تشغل نحو 20 ألف عامل، ويتبع لها 21 مركزاً للأبحاث العلمية و32 شركة فرعية، بأن «اللّقاحات الكوبية تسير على ما يرام... وستكون كوبا واحدة من أولى الدول التي تقوم بتطعيم سكانها بالكامل».

د. اسامة دليقان

الجزيرة الاشتراكية المحاصرة من الولايات المتحدة الأمريكية، والبالغ عدد سكانها 11 مليون نسمة، بدأت منذ آب 2020 بالأبحاث والعمل على تطوير أربعة لقاحات تجريبية لفيروس كورونا المستجد، أعطتها تسميات عميقة الدلالة: «السيادة 1»، و«السيادة 2»، واللّقاح الثالث سُمّي «مامبيسا» تكريماً للنساء الكوبيات الثورات «مامبيساس Mambisas» اللاتي شاركن في النضال التحرري والسياسي لاستقلال كوبا عن الاستعمار الإسباني عبر عدة حروب: حرب السنوات العشر (1878-1868) ثم نضالهن في المنافي بعد العام 1878 وحرب الاستقلال (1895-1898). أما اللّقاح الرابع فسمّي «عبد الله» Abdala تكريماً لأول قصيدة درامية للمفكر الكوبي خوسيه مارتى (1869). لتكون كوبا بذلك الدولة الوحيدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تطور لقاحاً ضد كوفيد-19، والثلاثين على مستوى العالم التي تمنح الإذن في بدء التجارب السريرية للقاح مضاد لهذا المرض. والطاقة الإنتاجية المتوقعة هي 100 مليون جرعة من لقاح «السيادة 2» 02 Soberana لعام 2021 الجاري (وبما أنّه يعطى على جرعتين فهذا يعني بأنّ الكمية تكفي حوالي 50 مليون إنسان). واعتباراً من تشرين الثاني 2020 قامت منظمة الصحة العالمية بإدراج هذا اللّقاح الكوبي على قائمة اللّقاحات المرشحة في موقعها الرسمي لمشاريع مراحل التجارب السريرية ضد مرض كوفيد.

مِمّ يتكوّن لقاح «السيادة 2»؟

وفق الموقع الرسمي «السجل العام الكوبي للتجارب السريرية» نجد أنّ اللّقاح الذي قطع الشوط الأكثر تطوراً «السيادة 2» والذي اسمه في السجل هو 02A SOBERANA يتكوّن من بروتين «النطاق الرابط للمستقبل» RBD (وهو المستضد البروتيني الذي يبرز على سطح الفيروس ويمكنه من الارتباط بمستقبلاته على سطح الخلية البشرية)، مقترباً كيميائياً بـ «ذوفان الكزاز» Tetanus Toxoid (أي: بالمادة التي تفرزها عصية جرثومة الكزاز)، إضافة إلى مادة مساعدة

«adjuvant»، وذلك من أجل تحريض الجسم على تشكيل المناعة المطلوبة. وهي طريقة مجرّبة في لقاحات أخرى، ولها سجل أمان طويل. ويقول السجل الرسمي بأنّ نظام الإعطاء هو بشكل حقن عضلي على جرعتين يفصل بينهما 28 يوماً. ووفقاً لحساب تويتر الرسمي لمعهد فينلاي، فقد بدأ التطور الثاني من التجارب السريرية في 17 كانون الأول 2020 ووفقاً للسجل الرسمي سوف ينتهي هذا التطور بتاريخ 12 آذار 2021. وتصبح النتائج متاحة بتاريخ 22 نيسان، ثم يتم نشرها في 30 نيسان 2021. وهذا ما يبرر إمكانية ترخيصه للاستعمال الطارئ في أواخر نيسان، أسوةً بلقاحات عالمية أخرى حصلت على ترخيصات طارئة مشابهة في هذه المرحلة من تطورها. وقبل ذلك سوف يكون اللّقاح قد بدأ فعلاً بالتطور الثالث من التجارب السريرية في آذار 2021 على حوالي 42600 متطوع، وفق ما أعلن مسؤول صحي كوبي.

مِمّ يتكوّن لقاحا «مامبيسا» و«عبد الله»؟

لقاح Mambisa المضاد لكوفيد (أو CIGB669 وفق الترميز الرسمي) معد ليتم إعطاؤه كخاخ عن طريق الأنف، ويتكوّن من «تحت وحدة» subunit بروتينية، مؤلف من البروتين المستضدي لالتهاب الكبد البائي AgnHB. بعد ربطه بالنطاق الرابط للمستقبل الخاص بفيروس كورونا المستجد، واللّقاح قادر على تحفيز الاستجابة المناعية على مستوى الغشاء المخاطي، وهو أول حاجز ضد العامل الممرض. أما لقاح «عبد الله» (CIGB 66) فسوف يتم إعطاؤه عن طريق العضل.

قلة الإصابات في كوبا «نافعة ضارّة»!

من المعروف في علم تطوير اللقاحات أنه يتم اختبار اللقاحات بسهولة أكبر في الأماكن التي ينتشر فيها الفيروس بشكل كبير، لكن معدل انتقال العدوى في كوبا منخفض للغاية بسبب الجهود الناجحة للدولة الاشتراكية في احتواء الوباء. فحسب آخر الإحصاءات، حتى 7 شباط 2021، توجد حالياً في كوبا أكثر قليلاً من 5700 حالة نشطة فقط في كل كوبا. ومجموع من أصيبوا حتى الآن بالإجمال أكثر قليلاً من 32000 حالة من كوفيد-19 في كوبا، توفي منهم 233 حالة فقط! وشفي أكثر من 26000. أي: إنّ نسبة الإصابات لكل مليون من السكان بالكاد تتجاوز قليلاً 2800 إصابة/المليون، ونسبة الوفيات هو 21 وفاة/مليون من السكان. وأجرت كوبا حتى الآن أكثر من 1,99 مليون اختبار، أي: بمعدل أكثر من 176 ألف اختبار لكل مليون من سكانها. وقد تجعل التوتورات السياسية مع جيران مثل البرازيل من الصعب على الباحثين الكوبيين العثور على مواقع تجريبية في الخارج. لكن كوبا تكافح رغم الضائقة المالية والعقوبات لشراء المواد الخام لإنتاج اللقاحات على نطاق واسع. وقال خوسيه لويس دي فاييو، منسق لقاحات سابق في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وممثل كوبا: إنه يمكن أن يعتمد على دول أخرى للتعامل مع التصنيع. وتم الإعلان عن تعاون مع إيران من أجل استكمال التجارب السريرية التي هي بحاجة لوجود عدد كبير من المصابين بين السكان لكي يتم الحصول على نتائج مقارنة ذات أهمية إحصائية وعلمية أوسع حول الفعالية والأمان والمناعة.

يتم الترحيب بالعلماء كابطال في كوبا وترعى الدولة الاشتراكية عمال قطاع صحي ضخم وصناعة دوائية متطورة مما يحدّ من هجرة الادمغة في ظل العقوبات الأمريكية الإجرامية

العلم الاشتراكي المقاوم

قالت مارتا أيلالا، المديرة العامة لمركز الهندسة الوراثية والتقانة الحيوية في كوبا (CIGB): «إننا نلتزم بالممارسات الجيدة بما يتماشى مع اللوائح والمعايير الدولية». وقد تأسست صناعة التكنولوجيا الحيوية الكوبية لأول مرة في ثمانينات القرن الماضي، وصدرت اللقاحات إلى أكثر من 40 دولة في العالم، بما في ذلك لقاحات ضد التهاب السحايا والتهاب الكبد B ولقاحات مضادة لسرطان الرئة. ويتضمن برنامج التطعيم الوطني في كوبا 11 لقاحاً ضد 13 مرضاً، ثمانية منها يتم إنتاجها داخل كوبا. وقال إدواردو أوجيتو، المدير العام لمركز المناعة الجزيئية في كوبا، في تصريح لوكالة شينخوا الصينية: إن العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد الجزيرة أجبرت العلماء المحليين على أن يكونوا أكثر قدرة على تطوير لقاحات فيروس كورونا. وأضاف: «قدرتنا المجتمعة في جميع منشأتنا العلمية كافية لاحتضان التطوير السريري والتصدير». ويتم الترحيب بالعلماء كابطال في كوبا، وهي مكانة تساعد في الحد من هجرة الادمغة، حيث يواجه الباحثون الكوبيون العقوبات الأمريكية التي تعرقل التعاون الدولي وشراء الإمدادات. وتقديراً لجهودهم نشرت وسائل الإعلام الكوبية التي تديرها الدولة ملفات تعريف مطولة للباحثين العاملين في معهد فينلاي Finlay التابع لشركة «بيو-كوبا فارما» الدوائية الوطنية التابعة للقطاع العام الاشتراكي في كوبا.



فمؤتمر ميونخ في دورته الـ 56 أصدر تقريره الأساس تحت هذا العنوان، فالغرب يعيش آخر أيامه كمفهوم سياسي-ثقافي، وفي ظرف كهذا لا يمكننا توقع «فتوحات غربية» جديدة.

الليبرالية داخل إيران باتجاه الغرب، وفتح الباب أمام إيران باتجاه «العالم الغربي» بعد أن عاشت إيران وراء «الباب المغلق» لعقود. لكن ما يغفل عنه هؤلاء- إن صح هذا التحليل- هو أننا نعيش اليوم عصرًا أطلق عليه الغربيون أنفسهم عصر «أفول الغرب».

مجالات توريدات السلاح وميادين الطاقة النووية مع روسيا، بالإضافة إلى اتفاقية التعاون الإستراتيجي التي جرى وضع مسودتها بين إيران والصين.

التوجه شرقاً داخل إيران كان الخيار الوحيد ضمن هذه الظروف، وهنا يمكننا أن نسأل: هل كان فريق ترامب غافلاً ولم يتوقع هذه النتائج؟ على الأرجح كان يتوقعها. فترامب والتيار الذي يمثله عملوا على توظيف السياسة الخارجية الأمريكية بهدف دفع البلاد للانكفاء، وظهور تحالفات كبرى، مثل تلك التي نشأت بين إيران والصين وروسيا «وهي كانت موجودة قبل الانسحاب»، تعيق الدور الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، وتزيد من فرص «خطة الانكفاء»، وبالتالي يمكننا القول بأن الضغط الأمريكي المفروض على إيران في ظل الإدارة السابقة، دفع إيران أكثر باتجاه عداء أمريكا وبناء شبكة علاقات بعيدة عن الغرب، ومن هنا قد يرى بايدن في عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي فرصة جديدة لكسر التحالفات التي تهدد الهيمنة الأمريكية، عبر استمالة القوى

■ علاء ابوفراج

لا شك أن السلوك الأمريكي في ملفات السياسة الخارجية يبدو متخبطاً، فترامب عندما أعلن انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني كان أولاً يعبر عن إرادة شريفة واسعة من القوى السياسية في الولايات المتحدة التي لم يرق لها دخول الولايات المتحدة في هذا الاتفاق أصلاً، وعلى الرغم من فظاظه سلوك ترامب وتصريحاته حول هذا الملف، إلا أن ما قام به كان خطوة مدروسة. فالسلوك الأمريكي هذا دفع إيران إلى عزلتها مجدداً، وبالتالي، فرض عليها البحث عن مخارج، ومن هنا كان لابد لإيران أن تقوم بتقوية روابطها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين وروسيا، فإيران استجابت بشكل نشط للضغط الأمريكي وشهدنا تقارباً- لم تكن بالحسبان- مثل: المناورات العسكرية التي جرت مؤخراً في منطقة الخليج، والتي ضمت كلاً من القوات الروسية والصينية إلى جانب إيران، وشهدنا أيضاً تعاوناً متزايداً في

يكثر استخدام كلمات، مثل: التخطي، الفوضى، وغياب الإستراتيجية عند الحديث عن السياسات الأمريكية، ويرد هذا إلى تراجع «هيبة الإمبراطورية» في السنوات الماضية. لكن لا يمنعنا هذا من محاولة فهم السلوك الأمريكي في الملف النووي الإيراني.

صراعات جديدة حول النووي الإيراني



يتصدر ملف الاتفاق النووي الإيراني المشهد الدولي في الآونة الأخيرة منذ تغيير الإدارة الأمريكية بين ترامب وبايدن، وسط تصعيدات وضغوط أمريكية وأوروبية وخليجية على طهران بمحاولة لإدخال دول وبنود جديدة إلى الاتفاق الموقع في عام 2015 قبل أن تعود واشنطن إليه.

■ ملاذ سعد

حيث تكرر فرنسا حديثها، سواء عبر تصريحات رئيسها إيمانويل ماكرون أو وزير خارجيتها، بإضافة السعودية إلى الدول المعنية بالاتفاق، وإدراج برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني فيه، وهي بذلك تعبر عن موقف وضغط واشنطن غير الرسمي بالملف. كما تتكرر الاتهامات القديمة الجديدة الموجهة إلى طهران بمخاطر تصنيعها للسلاح النووي، بعد أن أعلنت أواخر عام 2020 عن رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 20%، رداً على الانسحاب الأمريكي الأحادي من الاتفاق عام 2018 وفرض واشنطن العقوبات على طهران في عامي 2019 و2020، متجاوزة بذلك نسبة الحد الأعلى المتفق عليها في مجموعة 1+5 وهي 3.67%، علماً بأن جميع المختصين والمحللين الغربيين أنفسهم لم يستطيعوا ألا يشير إلى أن نسبة الـ 20% لا تزال أدنى من المطلوب لتصنيع السلاح النووي.

بالنسبة لطهران، تؤكد على الدوام بعدم وجود أية خطة أو رغبة بإنتاج سلاح نووي، وأن المنشآت النووية والتخصيب يجري استثماره لأغراض مدنية فقط، وفي ردها على طرح إدراج الصواريخ الباليستية إلى طاولة الاتفاق النووي، فقد رفضت ذلك تماماً، مشيرة إلى أن مسألة الدفاع الإيراني ليست موضع نقاش مع أي كان، ومن جهة أخرى بأن الاتفاق النووي الموقع نفسه لا يتضمن مثل هذا البند، رافضة بذلك تماماً إدراجه أو الحديث عنه. أما حول مخاوف الدول الخليجية المزعومة من النشاط الإيراني، وعلى رأسها السعودية ودخولها في الاتفاق،

والظروف الدولية التي وجدت قبل 6 أعوام أثناء توقيع الاتفاق بعهد أوباما، قد تغيرت تماماً الآن بشكل أسوأ بالنسبة لواشنطن. لا ترى طهران نفسها مضطرة لتقديم أي تنازل، بل وعلى العكس، فرغم جميع التصعيدات والتصريحات المناهضة لها، أو الضغط المضاف عليها، إلا أنها لا تقدم أي جديد، ومع إدراكها لهذا المأزق الأمريكي وتراجع واشنطن المتسارع تعرف أن ميزان القوة بينها وبين واشنطن خلال السنوات الماضية قد مال لصالح كفتها على أية حال.

موقع الولايات المتحدة منه، فيما يشكل مأزقاً بالنسبة لها: فلا يمكن للإدارة الحالية العودة إلى الاتفاق دون قبول الطرف الإيراني، وهذا يستلزم رفع العقوبات الأمريكية التي وضعت بعد الانسحاب الأمريكي منه، الأمر الذي يشكل تنازلاً وتراجعاً سياسياً كبيراً على واشنطن إن أقدمت على ذلك، وبنفس الوقت لا يمكن لها البقاء خارج الاتفاق مما يزيد من عزلتها من جهة، ويعمق الشرخ بينها وبين الدول الأوروبية المعنية بالاتفاق من جهة أخرى، فضلاً عن أن القوة الأمريكية

فقد قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، بأن العلاقة مع السعودية ودول الجوار هي مسألة إقليمية يجري التفاهم حولها فيما بين الجيران أنفسهم، أما الاتفاق النووي فهو موضوع آخر، وقد أكد: «إذا قالت السعودية إن يدها ممدودة نحو إيران فإن يد إيران كانت ولا تزال ممدودة دوماً نحو السعودية»، وأشار ظريف إلى أن تأخر عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي الإيراني يعزى إلى ظروف داخلية في أمريكا. إن المشكلة الحالية حول الاتفاق تعود إلى

السيّل الشمالي ينطلق من جديد

بعد توقف مشروع السيّل الشمالي لمدة 14 شهراً بسبب العقوبات الأمريكية، أعلن المسؤولون عن المشروع، استئناف مد الأنابيب في مياه الدانمارك، لتعلن بذلك أوروبا مجدداً عزمها إتمام المشروع الذي يخدم مصلحتها رغم اعتراض واشنطن.



العلاقات الأوروبية- الأمريكية

استكمال العمل في هذه اللحظات يُعد المؤشر الأول على طبيعة «التغيرات» التي ستشهدتها العلاقات الأوروبية الأمريكية، فالأصوات التي كانت تنادي بوقف العمل بهذا المشروع تحت مجموعة من الذرائع، كان آخرها «قضية نافالني» لم تنجح في مسعاها هذا، واليوم، ينبغي لنا أن نسأل عن مستقبل العلاقة الأوروبية- الأمريكية فهذه العلاقة التي نشأت تحت ضغط البروباغندا المعادية للشوعية وضرورة «مواجهة» الاتحاد السوفييتي لما يمثله من «تهديد للأمن الأوروبي»، ثم أصبح عمادها «القلق من الدور الروسي المتعاظم في أوروبا»، أصبحت اليوم تحت تهديد حقيقي، فروسيا تسعى من خلال خط الأنابيب هذا لا جني الأرباح فحسب، بل إيجاد أرضية مثبّنة للتعاون بين روسيا من جهة وأوروبا من جهة أخرى، ويُعد هذا المشروع أحد أساسات التي يمكن بناء علاقات مصلحة مثبّنة.

■ عتاب منصور

وفي تصريحات للمستشار النمساوي، سيباستيان كورتس أيد فيها المشروع، ووصفه بأنه مشروع «أوروبي» يلبي مصالح العديد من دول الاتحاد الأوروبي وأيضاً كورتس: «أي شخص يعتقد أن خط الأنابيب الجديد في مصلحة روسيا فقط فهو مخطئ».

يشكل هذا المشروع أحد أهم القضايا الخلافية في العلاقة بين واشنطن وأوروبا، وبعد أن أعلن جو بايدن، الرئيس الأمريكي الجديد، موقفه السلبي من المشروع، كُنّا بانتظار الرد الأوروبي على الموقف الأمريكي الجديد- القديم. فمن هذه النقطة

لتصريف الغاز الأمريكي، وتخسر أيضاً كل الجهد والأموال التي صرفت للحفاظ على حالة العداء بين أوروبا وروسيا. وعلى الرغم من أن جو بايدن وصف المشروع بأنه صفقة سيئة، لكنه يعجز عن تقديم صفقة «جيدة» ليعيد الأوروبيين عن هذا المشروع. لا يعني هذا الكلام أن الخلافات الروسية الأوروبية ستتلاشى فور إتمام المشروع، لكنها ستبدأ رحلة تعافٍ لن تطول كثيراً.

الوجود الأمريكي في أوروبا قام على إمكانات واشنطن الاقتصادية من جهة، وعلى الخوف من النفوذ السوفييتي «ثم الروسي لاحقاً» من جهة أخرى. لن تطول المدة حتى يتم الإعلان عن إتمام هذا المشروع، وسنشهد مع أول كميات غاز يجري ضخها، انتهاء حقبة وبداية حقبة جديدة من العلاقات الأوروبية- الروسية والأوروبية- الأمريكية، فواشنطن تخسر مع إتمام هذا المشروع أوروبا كسوق كبرى

تعريفات مفيدة من القاموس المعاصر

■ كيتلين جونستون ترجمة قاسيون

أي شخص أكثر يسارية منك فيما يخص السياسة الخارجية.7

من هو أكبر مصدر لتسريب وثائق المخابرات المركزية الأمريكية للإعلام؟
المخابرات المركزية الأمريكية.

ما هو الحزب الجمهوري؟
منظمة تؤكّد للأمريكيين المحافظين بأنّ النظام القائم يعمل بشكل فاعل.

ما هو الحزب الديمقراطي؟
منظمة تؤكّد للأمريكيين الليبراليين بأنّ النظام القائم يعمل بشكل فاعل.

ما الفرق بين المومس وخبير الإعلام السائد؟

أحدهما يجني أموالاً كثيرة مقابل أعمال مشيئة ومخزّية تدمر نسيج المجتمع، والآخر يجني أموالاً عادية نتيجة العمل في تجارة الجنس.

ما هي حرية الاختيار في الديمقراطيات الرأسمالية؟

يمكنك الاختيار بين دعاة حروب أثرياء يجعلونك مستاءً، ودعاة حروب أثرياء يجعلونك مرتاحاً.

ما الفرق بين نظرية مؤامرة «QAnon» ونظرية مؤامرة «روسيا- غيت»؟

الأولى: تجعلك تقوم بأعمال حمقاء، مثل: ترك منزلك واجتياح مباني الحكومة، بينما الثانية تجعلك توافّق

من هو الليبرالي؟

متطرف أبيض عنيف يؤمن بتفوّق عرقه، ويدعم ويشترك في الذبح الجماعي للبشر ملوني البشرة خارج بلده، بينما ينشر تغريدات على تويتر بأنّ المتطرفين المؤمنين بتفوق العرق الأبيض سينون.

ما هي الرأسمالية؟

الرأسمالية نظام اقتصادي وسياسي مذل، منحنا تكنولوجيا فائقة وتشكيلة واسعة من حبوب الإفطار وانقراض بشري عمّا قريب.

ما هي الصين؟

هي دولة آسيوية كبيرة يستخدمها الغربيون ككيس ملاكمة عاطفي يفرغون فيه: غضبهم الناجم عن الرأسمالية، وإرباكهم الناتج عن الدعاية الموجهة، ومخاوفهم المتعلقة بموت إمبراطورية الولايات المتحدة.

ما هي «إسرائيل»؟

هي عملية عسكرية يتم استخدامها لتجريب النزعة العسكرية الغربية المستمرة في منطقة جيو- إستراتيجية هامة، مع بعض المدنيين يرشّونهم كبحار للتوتويه.

من هو التانكي «Tankie» = لقب تهكم للشويعيين المناهضين للرأسمالية؟



مثلما يدافع المرء عن حياته بقتل من يحاول أخذها، تقوم الإمبراطورية بذات الأمر للدفاع عن نفسها. وحتى تبقى الإمبراطورية قائمة يجب أن تستمر بمحاربة جميع من يناهضها بشكل استباقي. ولهذا فأية حكومة أمريكية، أو رئيس يقف في وجه شنّ الحرب على الكوكب سيُعتبر بمثابة تهديد خارجي يجب إزالته. الأمر لا يتعلق بالولايات المتحدة كدولة، بل بالإمبراطورية التي لا خيار لديها إلا الهيمنة أو الموت.

ولهذا فليس هناك أي سياسي أمريكي قادر على وضع العصي في عجلات الإمبريالية، والألا ستتم تصفيته. ولهذا وحتى ننهي الحروب ونعيش حياة سليمة، علينا بالضرورة إنهاء الإمبراطورية. لا نتحدث هنا عن إنهاء الولايات المتحدة كدولة، بل عن تفتيت بني السلطة الخاصة بالأقلية الثرية التي تحكم قبضة ثرائها وعسكرتها ووسطتها على واشنطن العاصمة.

على دعايات حرب باردة قد تؤدي لإنهاء الحياة على الأرض.

ما مدى الفرق بين تقديمية بيرني ساندرز والأشراكية المناهضة للرأسمالية؟

فرق أكبر بكثير من الذي بين تقديمية بيرني ساندرز وليبرالية هيلاري كلينتون.

ما هدف تسويق «رقابة الإنترنت» على اليمينيين في الغرب اليوم؟

أن تقوم السلطات الاستبدادية بقطع الاتصالات والإنترنت عندما تخرج احتجاجات ضدها، بهدف شلّ قدرة المعارضين على تنظيم المعلومات ومشاركتها.

لماذا ترامب وبايدن لديهما السياسة الخارجية ذاتها؟



ليس هناك أي سياسي أمريكي قادر على وضع العصي في عجلات الإمبريالية والألا ستتم تصفيته

الصورة عالمياً



• أكد تلفزيون تابع للجيش في ميانمار، صباح اليوم الاثنين الموافق 1 شباط، أن الجيش سيطر على البلاد وفرض حالة الطوارئ لمدة عام واحد. ونقلت السلطة إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنرال مين أونغ هليانغ.



• حفرت الشرطة والقوات شبه العسكرية الهندية الخنادق، ونشرت الأسلاك الشائكة عبر الطرق الرئيسية المؤدية إلى نيودلهي، اليوم الاثنين، لمنع المزارعين المحتجين من دخولها، وفق «رويترز».



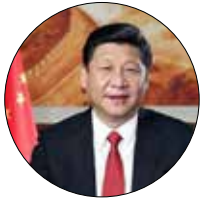
• دعا وزير الخارجية الصيني، يوانغ يي، واشنطن إلى تصحيح أخطائها الأخيرة، وإلى العمل معاً لتطوير العلاقات الأمريكية-الصينية والتعاون وحل الخلافات، لبناء علاقات سليمة ومستقرة.



• صدرت اليوم الجمعة 2/5 بيانات رسمية جديدة عن تدهور وضع البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أضاف أرباب العمل 49 ألف وظيفة فقط في شهر كانون الثاني 2021، في أعقاب انخفاض 227 ألف وظيفة في شهر كانون الأول الماضي 2020.



• أعلنت وزارة الخارجية الروسية الجمعة 2/5، أنها طردت الموظفين المعنيين من البعثات الدبلوماسية من ألمانيا وبولندا والسويد لدى روسيا، لأن هؤلاء الأشخاص شاركوا في مظاهرات غير مرخصة، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.



• قالت وكالة شينخوا الصينية الرسمية للأنباء: إن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، بعث رسالة تهنئة حارة للقادة الأفارقة الـ 55 بمناسبة عقد مؤتمر القمة الـ 34 للاتحاد الإفريقي.

الليبيون يمشون بالتسوية: تشكيل حكومة انتقالية موحدة



بعد تلكؤ بسيط جرى في الجولة الأولى من اجتماع ملتقى الحوار الوطني الليبي في جنيف للتصويت على المجلس الرئاسي ورئاسة الحكومة، حيث لم تتمكن أي من القوائم الأربع من الحصول على نسبة 60% المطلوبة، ليجري اعتماد نسبة 1+50 في الجولة الثانية، ونجاح 4 مرشحين من قائمة عبد الحميد ديبية للحكومة الانتقالية.

حمزة طحان

وقد كانت القوائم الثلاث الأخرى المتنافسة هي لفتحى باشاغا ومحمد المنتصر ومحمد الغويل. بالنتيجة تم التصويت لصالح: محمد يونس المنفي رئيس المجلس الرئاسي، وموسى الكوني وعبد الله حسين اللافي أعضاء في المجلس الرئاسي، وعبد الحميد ديبية رئيساً للحكومة.

وقد لاقت الحكومة الليبية المؤقتة الجديدة ترحيباً - فيما يعني اعترافاً بها - من كل من روسيا وتركيا ومصر والولايات المتحدة والسعودية وإيران والجامعة العربية، بالإضافة إلى القوى الليبية الداخلية من حكومة الوفاق الوطني «فائز السراج» ومجلس النواب الليبي «عقيلة صالح» والجيش الوطني الليبي «خليفة حفتر»، كما رحبت لجنة 5+5 العسكرية الليبية بالسلطة التنفيذية الجديدة كذلك، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش جميع الدول للاعتراف بها.

لا بد من مصاحبة هذه الخطوة على المستوى السياسي الليبي بخطوات كبرى شبيهة على المستويين العسكري والاقتصادي، فقد شددت اللجنة العسكرية 5+5 بيان لها على ضرورة تنفيذ بنود وأحكام اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في جنيف في 23 تشرين الأول 2020، وخاصة «المضي قدماً في إخراج المقاتلين الأجانب فوراً» مطالبين مجلس الأمن الدولي بـ «إلزام الدول بسحب المقاتلين الأجانب والمرتزقة التابعين لها فوراً من الأراضي الليبية»، إلا أن ما يتساءل حوله الليبيون هو: ماذا عن القوات الأجنبية غير الليبية أيضاً؟ فالمشكلة لا تقف فقط عند «المرتزقة والمقاتلين الأجانب» بل إن هذا يعد تفصيلاً ثانوياً أمام التدخلات العسكرية والسياسية الرئيسة الكبرى. وقد أعلنت اللجنة عن البدء بنزع الألغام ومخلفات الحرب، تمهيداً لفتح الطريق الساحلي في ليبيا، لما له من أهمية من ربط المناطق الليبية، وتحديدًا بالمعنى الاقتصادي والتجاري الداخلي.

إن هذه الخطوة تشكل تقدماً كبيراً بالملف الليبي بعد كل الحرب المريعة والانقسامات العميقة طيلة أكثر من عقد، لكن ورغم تسارع الخطوات في التسوية الليبية، والتفاوض الكبير الدائر حولها لا ننفي استمرار المخاطر بالزعزعة والفوضى ومحاولات الإفشال التي تقودها عدة أطراف متشددة لا مصلحة لها بحل الأزمة، أو لم تجد لنفسها مقعداً سواء بالحكومة المؤقتة حالياً أو بالانتخابات الوطنية مستقبلاً، فضلاً عن الدور الأمريكي المخرب، والذي استدعى به الأمر أن يعلق سفارته في ليبيا على جملة من الاتهامات الموجهة إلى واشنطن بمحاولة فرض أجندة على الحوار السياسي الليبي، حيث ندد السفير الأمريكي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند بهذه الاتهامات، وادعى بأنها «تمثل تفكيراً قديماً... ليتساءل مراقبون عما هو «التفكير الجديد» للتخريب الأمريكي إذا؟

لا بد من مصاحبة هذه الخطوة على المستوى السياسي الليبي بخطوات كبرى شبيهة على المستويين العسكري والاقتصادي

حدث صغير بدلالات كبيرة..



شهد مجلس الشيوخ الأمريكي حدثاً مهماً ذا دلالات عميقة، فالمجلس وبعد جلسة عاصفة حول قرار حزمة الإغاثة التي يحاول جو بايدن من خلالها تطويق كارثة كوفيد-19 في الولايات المتحدة، وصل إلى طريق مسدود، بعد أن صوت 50% ضد القرار والـ 50% الأخرى لصالح القرار. مما اضطر المجلس للجوء إلى مادة في الدستور الأمريكي تجيز لنائبة الرئيس التصويت في حالة تعادل الأصوات، لتحسم كامالا هاريس النتيجة بعد تصويتها لصالح القرار.

لا نحاول هنا نقاش القرار أو إدارة الولايات المتحدة للأزمة الصحية الخطيرة، إنما ما يثير الانتباه في هذا الخبر هو حجم المجابهة القائمة في دوائر صنع القرار الأمريكي. فالاستثناء الدستوري سمح بتجاوز بواحد أزمة هذه المرة، لكن هذا لن يكون حلاً متوفراً في أية لحظة. فالكونغرس ومجلس الشيوخ سيصلان إلى حالات استعصاء قد تنتج عنها أزمات دستورية، مما سيفاقم الأزمة السياسية الحاصلة في البلاد أصلاً، وهذا ما سيعطي للقوى التي تعمل من خارج المنظومة التقليدية زخماً جديداً لخوض الجولة الجديدة من المعركة.

بدأت الأيام الأولى لإدارة الأمريكية الجديدة الحديث الساذج الذي كان يدور حول انتهاء حالة الانقسام مع رحيل الرئيس السابق دونالد ترامب، ولن ينعم جو بايدن براحة البال قريباً.

الوصفة الكوبية السهلة لهزيمة



بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، توقع أغلب المتابعين أن تكون كوبا هي التالية. لكنّ النظام الكوبي استمرّ ثلاثين عاماً حتى الآن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ولشرح قدرته على الاستمرار، نحن بحاجة لرمي تنميطات الحرب الباردة جانباً، والنظر عن قرب إلى التجربة الكوبية بتفاصيلها.

■ سارة كوزاما

على إثر سقوط الاتحاد السوفييتي توقّف العمل ببرامج المساعدة الاقتصادية متعددة الأطراف. وبحلول ذلك الوقت كان قد تمّ بشكل رسمي إنهاء مجلس المساعدة الاقتصادية التبادلية «COMECON»، والذي كان الاتحاد السوفييتي من خلاله يقدم المساعدة الاقتصادية والمعاملة التجارية التفضيلية للبلدان الشيوعية الأصغر.

وضع هذا كوبا، وهي عضو المجلس الوحيد في نصف الكرة الغربي، في حالة فوضى اقتصادية. فقد وجدت الدولة- الجزيرة نفسها بين عشية وضحاها معزولة عن شريكها التجاري الأساسي. خسرت أكثر من أربع أخماس أسواق صادراتها و وارداتها، والتي كانت تزودها بالطاقة والغذاء والآليات، وساعتتها على الحفاظ على اقتصادها لأكثر من ثلاثة عقود منذ بدء الحصار الأمريكي في 1961.

تقلّص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35% خلال ثلاثة أعوام. تهاوت المخرجات الزراعية الكوبية بنسبة 47%، والبناء 74%، والقدرة الصناعية 90%. نقص الوقود المستورد من الخارج شلّ الصناعة الكوبية. انقطاع الكهرباء طويل الأمد وطوابير الغذاء أصبحت سمة الحياة اليومية.

مع عدم وجود وقود لتشغيل السيارات والحافلات، كان على الكوبيين أن يسيروا أو يقودوا الدراجات إلى وجهاتهم. عدم وجود كهرباء عنى عدم وجود مراوح لتخفيف من الحرّ المداري الرطب، وعدم وجود طاقة للتلاجات أيضاً. تهاوت نسبة الحريات التي

يحصل عليها الناس بحوالي الثلث، مع ارتفاع الجوع وسوء التغذية إلى مستويات لم تشهدهما البلاد منذ ما قبل ثورة 1959.

الفترة الخاصة

قلّة في العالم الغربي من توقع نجات النظام الاقتصادي والسياسي الكوبي، فكما حاولوا أن يقنعونا: لقد وصلنا نهاية التاريخ. هيمنت الرأسمالية في الوقت الذي كان فيه العالم الاشتراكي يتداعى. لكن لم يمرّ الكثير من الوقت قبل أن تثبت كوبا الاستثنائية بأنّها استثنائية بحق، وفي الوقت الذي انتهى فيه التاريخ عند كثيرين، كان التاريخ في كوبا مستمرّاً بالكفاح.

بعد ثلاثين عاماً من سقوط الاتحاد السوفييتي، لا يزال نظام الحكم الذي نشأ عن الثورة الكوبية موجوداً. وهؤلاء الذين يتصورون بأنّ النظام الكوبي دكتاتورية قمعية غير قادرين على فهم الشروط والأسباب الاجتماعية الكوبية الحقيقية التي سمحت للنظام الكوبي حتى بالازدهار.

كان استعداد الحكومة الكوبية لتعديل معايير السيطرة المركزية أحد الأسباب التي سمحت ببقاء النموذج الكوبي. يتذكر الكوبيون حقبة الثمانينات بوصفها مرحلة استقرار ووفرة، فالبضائع السوفييتية كانت تملأ الرفوف، والعمال الذين كانوا يستوفون أو يتجاوزون حصص الإنتاج، كانوا يحصلون بشكل متكرر على إجازات على الشاطئ، أو حتى السفر بإجازات خارجية.

ما بين 1981 و1984 كان معدل النمو الوسطي في كوبا 7,3%، بما يناقض بشكل حاد مسار الانحدار السائد في أمريكا اللاتينية، الذي

اختبر سقوطاً بمعدل 10% في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الأعوام. لكن كان هناك عدد من التحديات المرتبطة بإدارة الإنتاجية الاقتصادية- تزايد البيروقراطية المكثفة، والتركيز على الحوافز المادية للعمال الذي أدّى إلى تضخم الميزانية- الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى الركود.

في عام 1986 قرر فيديل كاسترو عدم اتباع خطا البيروسترويكيا والglasnost في اللبرلة التي حدثت في الاتحاد السوفييتي. بدلاً من ذلك سعى إلى إصلاح نظام التخطيط المركزي الكوبي من خلال إعادة مركزة السيطرة على الاقتصاد. أطلقت حكومته أيضاً عدداً من المنصات الجديدة لمشاركة المواطنين، وفتح البلاد للسياحة.

يؤكد البعض، أنّ إعادة التأكيد على الدور التدخلية للدولة ضد ما رأت الحكومة بأنه أوجه قصور للسوق، هو ما جعل كوبا في وضع أفضل للصمود بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بعد عدة أعوام من اتخاذ الإجراءات. فعلى سبيل المثال: قيام الدولة بإعادة مركزة الإنتاج الزراعي جعلها قادرة على إيصال الغذاء إلى أكثر المحتاجين له خلال أسوأ أعوام الأزمة- بين 1991 و1995 - وهي الفترة التي باتت تعرف باسم «الفترة الخاصة».

يجب ألا ننسى أيضاً دور منهج «التقشف الإنساني» في نجاح كوبا باجتياز الأزمة أثناء جفاف ميزانية الدولة في أوائل التسعينات. أجرى القادة الكوبيون اقتطاعات كبيرة في الإنفاق: فالإنفاق الدفاعي تقلص بنسبة 86%، كما أزلت الحكومة 15 وزارة كاملة. لكن على المقلب الآخر حافظت، بل وزادت في بعض الأحيان، الإنفاق على الصحة والرفاه والخدمات الاجتماعية. ضمن ذلك وجود الإعانات الاجتماعية، ووصول البضائع الرئيسة إلى الناس وحماية الوظائف.

تمّ ترك الكثير من البنى التحتية والمعدات دون إصلاح، لكن جميع المدارس والمستشفيات بقيت مفتوحة وفاعلة. ارتفع

الإنفاق على دولة الرفاه والصحة بنسبة 29% و13% من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 1990 و1994. شهدت التسعينات رفداً للقطاع الصحي بـ 15 ألف اختصاصي طبي جديد، ليصبح معدل الأطباء على المرضى: طبيب لكل 202 مواطناً.

رغم انهيار الاقتصاد الكوبي، انخفضت معدلات وفيات الأطفال، وارتفع متوسط العمر المتوقع من 75 عاماً في 1990 إلى 75,6 في 1999. قد يبدو هذا الارتفاع طفيفاً، لكن يجب توقع حدوث انخفاض لا ارتفاع ضمن الظروف التي تعرضت لها البلاد، الأمر الذي حدث في البلدان الشيوعية السابقة، مثل: روسيا، التي انخفض لديها متوسط العمر بمقدار ستة أعوام بين 1991 و1994.

ارتفع العجز المالي لكوبا نتيجة النهج المتبع، لكنّها تجنبنا خطر حدوث مجاعة. وكى يعوضوا عن نقص الواردات تم توسيع الزراعة في البلاد لتطلق الزراعة المدنية العضوية، التي باتت كوبا مشهورة فيها اليوم على نطاق واسع. سيطرت الدولة على الزراعة لضمان أعوام من أجل الحد من التلاعب بأسعار الإمدادات الغذائية، ثمّ سمحت بإعادة فتح أسواق الفلاحين الخاصة. من خلال إجراءات الدعم المالي بدل التقشف، تمكن الاقتصاديون الكوبيون من المساعدة في تحصين السكان من أكثر الآثار المدمرة للانهيار الاقتصادي. في 1995 عادت البلاد إلى تحقيق تنمية اقتصادية، رغم أنّ الأمر استغرق عشرة أعوام للعودة إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي ما قبل الأزمة. لكن عند المقارنة، تطلب الأمر من الولايات المتحدة عشرة أعوام للتعافي من أزمة 2008، أما دول الاتحاد السوفييتي السابقة فاستغرقهم الأمر حوالي خمسة عشر عاماً.

الابتكار

أطلقت الحكومة الكوبية عدداً من المبادرات بهدف جعل الاقتصاد مستقراً. كان تأثير نقص الوقود الأحفوري على البلاد كارثياً

العقوبات الأمريكية: الشعب أولاً..

مثل هذه الانتقادات أكثر من مجرد استجابة سريعة، ولكن من العدل القول بأن الكثير من العناصر الموجودة في الديمقراطيات-الرأسمالية تفتقد كوبا وجودها، مثل: صناديق التحوط والأسواق المالية المتذبذبة، وسيطرة الشركات على الاقتصاد، والتشرد المتنامي.

ماذا عن المستقبل؟

أدى إدخال الاقتصاد الكوبي من جديد في السوق الرأسمالية العالمية وإجراء بعض الإصلاحات الليبرالية إلى عودة الدولار الأمريكي إلى الواجهة، وإلى ازدياد نسب اللامساواة. تحاول الحكومة الكوبية الموازنة بين التزاماتها بالمساواة والعدالة الاجتماعية وبين وجود اليات السوق الجديدة، وذلك دون الخضوع للرأسمالية. ليس هذا بالعمل السهل في ظل العقوبات الأمريكية والحظر والتهديدات السياسية التي تبقي البلاد محاصرة.

على كوبا أن تتعامل مع أزمة كوفيد-19، ومع تشديد العقوبات الأمريكية التي كانت قاسية بالفعل، ومع احتمال حصول تداعيات اقتصادية كبرى عند تطبيق خطط توحيد العملة المزدوجة، التي قد تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الكوبية- البيزو. كما أن لدينا التداعيات المحتملة للخطط الحكومية بإنهاء العمل بدفاتر الحصص التموينية، وهي التي ضمنت حداً أدنى من التوريدات الغذائية لجميع الكوبيين بغض النظر عن مداخلهم، منذ 1963.

التعامل مع كوبا كما لو أنها دولة تحوي كتلة ثورية واحدة يعطي بعداً سطحياً لتحليلاتها، ويقلل من قيمة المشقة والأعباء التي تحملها الشعب الكوبي في كفاحه في الثلاثين عاماً الماضية. الشعب الكوبي حي ومتعدد الآراء، وتحاول الحكومة الكوبية اليوم أن تجد وسائل جديدة لتكييف نفسها مع المطالب الشعبية المختلفة، بحيث تسمح لهذه المطالب بتشكيلها ومنحها الشكل القادر على الحياة. شهدنا في نهاية 2020 مظاهرات ضد اعتقال مغني الراب دانييل سوليس من قبل بضع مئات من الفنانين والمثقفين. لكن وخلافاً للتغطية الإعلامية الأمريكية، هل حقاً يريد الكوبيون المتظاهرون إنهاء التزام دولتهم بالاشتراكية والرفاه، أم أنهم يريدون تعديل ممارسات الاحتجاز؟

لا يمكن لأحد أن يدعي بأن كوبا- أو غيرها- دولة بلا مشاكل، ولكن ما نصر عليه أنها دولة تمكنت من تخطي ذروة أزماتها المتصاعدة بغياب دعمها السوفياتي، وباستمرار الحصار والعقوبات دون الخضوع للإمبريالية الأمريكية، ودون تجويع شعبها. وأن كوبا، رغم القيود التي فرضت على البلاد من الخارج، تمكنت من شق طريقها في عالم ما بعد السوفييت إلى أبعد حد يمكن لدولة بظروفها الوصول إليه. وهي الآن تستمر بمحاولة حل مشاكلها دون التفرط بالمكتسبات التي نالتها.

السؤال الذي يطرحه البعض: ما الذي كان بإمكان دولة مثل كوبا أن تحققه لولا عبء الهيمنة الأمريكية على العالم؟ قد تأتينا الفرصة لنشهد إجابات واقعية في المستقبل مع تغير الخارطة الجيوسياسية العالمية، وحصول كوبا على فرص الازدهار والإنجاز بعد تخطيها امتحان النجاة.

■ بتصرف عن: How Cuba Survived and Surprised in a Post-Soviet World



أوسع نطاق.

حدث ذات الأمر في عام 2011 عندما عقد الحزب الشيوعي الكوبي مؤتمره السادس. شارك عدة ملايين من الكوبيين في رسم الخطوط الإرشادية وتحديث الاقتصاد، مثل: النظر في اقتراحات إلغاء دفاتر الحصص التموينية، وإصلاح التسعير، وتحسين جودة الخدمات، مثل: الصحة والتعليم والنقل.

لجعل هذه المراجعة ناجحة تم عقد 163 ألف لقاء متنوع بين سكان محليين وسياسيين ومجموعات من أماكن العمل ضمن عملية مشاور ونقاش مطولة، وتم تسجيل أكثر من ثلاثة ملايين رأي وتنظيمها في 780 ألف مقترح منفصل. قبل أن يعقد مؤتمر الحزب، تم تنقيح 68% من الخطوط الإرشادية الأولية ورفض 45% منها بشكل كلي.

في 2013 تم إطلاق نقاش على المستوى الوطني لكتابة دستور جديد. وفي 2018 أصدرت الجمعية الوطنية لسلطة الشعب «البرلمان» مسودة للدستور الجديد لنقاشه على مدى شهرين. تم توزيع ثلاث طبعات من المسودة لتغطي المناطق النائية من البلاد، وتحولت الساحات والندوات ووسائل التواصل الاجتماعي خلال هذين الشهرين إلى ساحات جدال ونقاش وانتقاد. وفي 2019 وبعد تنقيحات كبيرة على المسودة، حاز الدستور على قبول 6.8 مليون ناخب - أي: 87% من مجموع ناخبي البلاد. من النقاط البارزة التي تمت مناقشتها بكثافة، والتي أقرها الدستور: حافظ الدستور الجديد على التزام كوبا بمناهضة الرأسمالية والحزب الواحد مع تعديلات على كيفية عمله، كما عدل الحقوق القانونية لصالح المتهمين بجرائم بعد اعتقالهم، وعدل المدد الرئاسية وحدودها.

ربما أكثر الانتقادات الشائعة للنظام الكوبي من قبل البلدان الرأسمالية، هي: عدم وجود نقابات عمال والقيود على الحريات المدنية وغيرها من العناصر الموجودة في الديمقراطيات- الرأسمالية. يحتاج التعامل مع



النهج الطبي المعتمد على التخطيط المركزي متناقضاً مع نمو خدمات الصحة الربحية في البلدان الرأسمالية الأكثر ثراء

اختبر فيها الكوبيون التطبيق العملي لمقولة: الحاجة أم الاختراع. لكن هذا الاختراع لم يكن ليحصل لو أنه ترك للأفراد، فهو جزء من الالتزام بالمبادئ الاشتراكية التي أوصلته إلى أقصى حد ممكن، والتي فضلت نماذج التنمية المستدامة، ومنحت الأولوية للرفاه الإنساني.

يمكن أخذ القطاع الصحي كمثال هنا: النهج الطبي المعتمد على التخطيط المركزي، متناقضاً مع نمو خدمات الصحة الربحية في البلدان الرأسمالية الأكثر ثراء- حتى تلك التي حظيت بفترة ما بأنظمة عامة صلبة. تمكنت كوبا، وهي الدولة- الجزيرة الصغيرة، من تطوير وإكمال اختبارات سريرية للقاح كوفيد-19 بهدف تلقيح كامل الشعب الكوبي بالمجان، وذلك على النقيض من جيرانها الرأسماليين الأكثر ثراء.

السياسة في كوبا

من يعتمد في معلوماته عن كوبا على الإعلام الأمريكي سيفوت على نفسه فهم ديناميكية المواطن، ومشاركة الشعب الكوبي في صناعة وتوجيه السياسات. مسألة وجود حزب واحد في كوبا لا تؤثر على كون أن العملية الانتخابية الكوبية سمتها: «مشاركة ممثلي القواعد الأدنى في صناعة القرار». المشاركة العامة في الإدارة المحلية، عبر عدد من المنظمات التي تقودها الدولة، عززت فاعلية العملية، وكان هذا أمراً حاسماً في بقاء النظام الكوبي ونجاته بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

بعد تولي راؤول كاسترو رئاسة الحكومة في 2006 قدم عدد من الإصلاحات الهيكلية التي كانت مهمتها معالجة مشاكل، مثل: الاعتماد على واردات الغذاء والإنتاجية الضعيفة. ولكن الحكومة لم تقرر إصلاحات بشكل أحادي، فقد أطلقت سلسلة من منصات النقاش التي كفلت إسهام جميع أقسام المجتمع الكوبي، وذلك بهدف تقرير الإصلاحات بشكل جماعي وتحديد التغييرات المطلوبة والمقبولة على

في التسعينات. في بداية الألفية كان لا يزال هناك انقطاع في الطاقة. في 2006 بدأت الحكومة بتطبيق إستراتيجيات تطوير بديلة والاستثمار بشكل كبير في الطاقة البديلة. تم استخدام برامج التطوير والتدريب المتنوعة لتحويل الشباب الكوبي العاطل عن العمل إلى عمالة اجتماعية، حيث عدلت «ثورة الطاقة» ممارسات رمي النفايات ووسعت استخدام الطاقة النظيفة، لتضمن للبلاد دخلاً ناجحاً إلى صناعة التكنولوجيا- الحيوية. سمحت مثل هذه البرامج لكوبا بالعودة إلى مسار النمو الاقتصادي، والذي مكّنها بدوره من تحسين مستويات الحياة لشعبها.

الالتزام الكوبي بالتضامن الدولي أثمر بدوره. الطب الكوبي اليوم هو أحد أهم صادرات البلاد، فقد جلب لها 6.4 مليار دولار في 2018. بدأت كوبا بهذه الممارسة قبل فترة طويلة جداً من تحولها إلى مصدر للدخل القومي. في 1960 أرسلت كوبا فرق استجابة كوارث إلى تشيلي بعد الهزة الأرضية المدمرة. كما أرسلت أطباء إلى الجزائر خلال كفاح البلاد للاستقلال، وبعدها إلى فيتنام الشمالية ووسط إفريقيا. في نهاية الستينات كانت الطواقم الطبية الكوبية تعمل في أكثر من 12 بلداً مختلفاً.

في العقود التالية، وسعت كوبا برامج المساعدة الطبية الخارجية، فدربت آلاف الطلبة الأجانب ليصبحوا أطباء بدون أي مقابل. ساعد الأطباء الكوبيون الكثير من البلدان لمعالجة أمراض، مثل: شلل الأطفال والملاريا وحمى الضنك، وكانوا مسؤولين عن إنقاذ آلاف الحيوانات. ورغم أن كوبا تتقاضى اليوم أموالاً مقابل خدماتها الطبية، فلا تزال ملتزمة بالصحة المجانية، فنصف البلدان الاثنيتين والستين التي تستضيف الفرق الطبية الكوبية، تتلقى المساعدة الطبية الكوبية بالمجان ودون أي مقابل.

لا يذكر الكوبيون عقد التسعينات بوصفه عقد الطواير الطويلة، بل بوصفه العقد الذي أنتج أفكاراً وابتكارات جديدة. إنها الفترة التي

المبارزة الألمانية

تعكس المبارزات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية مبارزات ثقافية إعلامية أيضاً، ولعل أكثرها فرادة في الوقت الحالي، هي المبارزة الألمانية مع كارل ماركس.

■ ثلاث كرد

فالمبارزة ليست بالسيوف، إذ تشارك دور النشر ووسائل الإعلام ومعهد غوته ووزارة الخارجية والمحكمة الاتحادية والشرطة في الاشتباك مع صاحب «رأس المال» وجموع العمال في كل مناسبة.

الكتب الأكثر مبيعاً منذ 2008

في محاضراته التي حملت عنوان «لماذا تصعد الماركسية مجدداً؟»، قال ستورات جيفريز عام 2012: إن الرأسمالية متأزمة في أرجاء العالم. لكن ما هو البديل على الأرض؟ حسناً، ماذا عن أفكار فيلسوف الماني من القرن التاسع عشر؟

لقد كتب ماركس وإنجلز في ثاني أكثر الكتب مبيعاً في كل الأزمنة، البيان الشيوعي: «نتنتج البرجوازية قبل كل شيء حفاري قبرها. إن سقوطها «الرأسمالية» وانتصار البروليتاريا حتمي بالقدر نفسه».

وشهدت مبيعات كتاب «رأس المال» تزايداً قوياً منذ 2008، وكذلك مبيعات البيان الشيوعي ونقد الاقتصاد السياسي، في حين كان عمال أوروبا يصارعون الظروف من أجل البقاء وسط الديون والتسريح من العمل. فبعد أكثر من ثلاثة عقود على تحطيم جدار برلين، يبدو أن ألمانيا الشرقية لم تنس الفيلسوف الملتحي بعد.

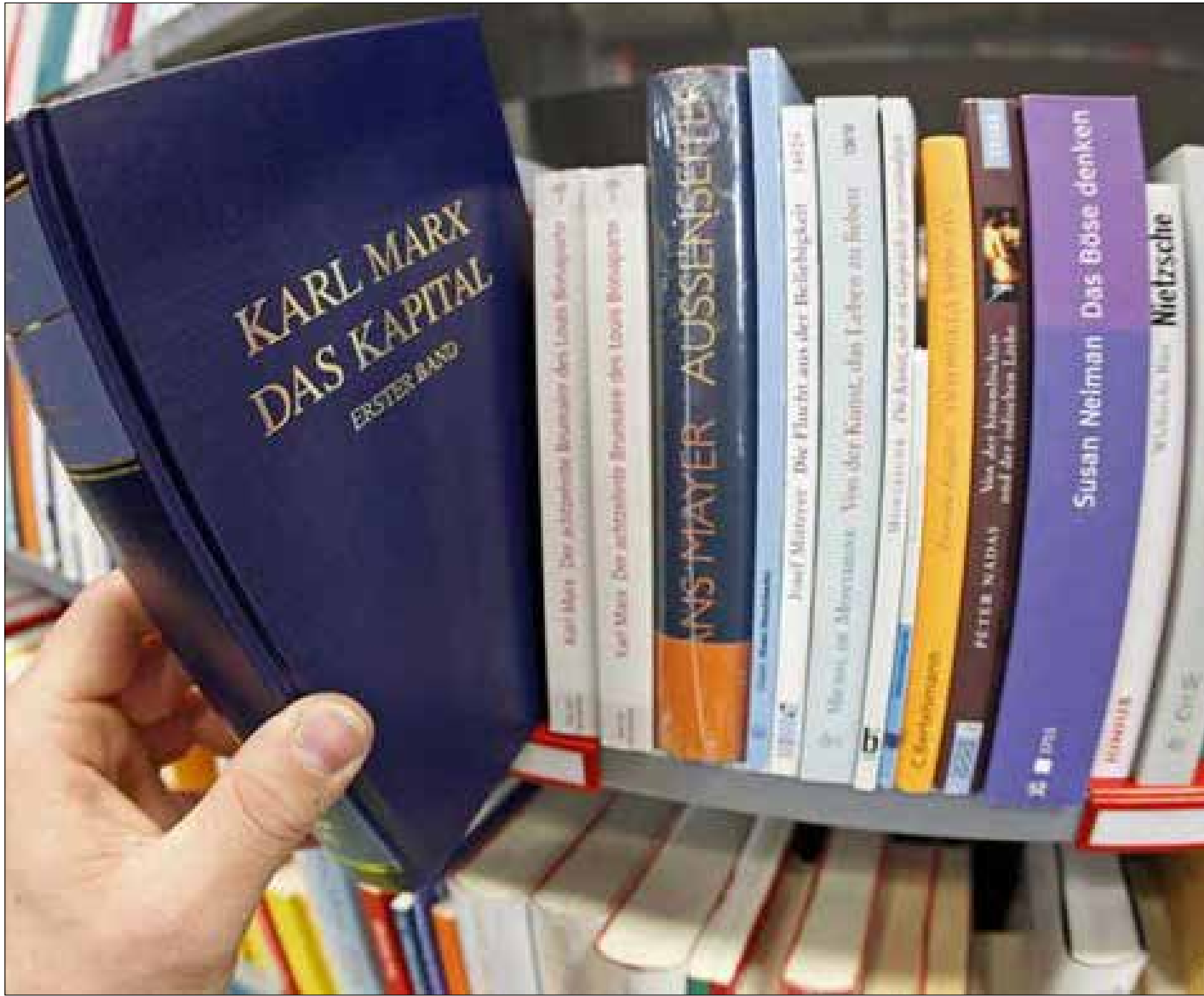
وكما كتب ماركس وإنجلز في آخر البيان الشيوعي: دعوا الطبقات الحاكمة ترتجف بسبب الثورة الشيوعية. ليس لدى البروليتاريين ما يخسرونه سوى أغلالهم. ولديهم العالم ليربحوه.

ماذا تقول دوتشلاند ودوتشيه فيله؟

كتب موقع «دوتشلاند» في نيسان 2018، إن كارل ماركس ما زال يحرك الناس ويثيرهم حتى اليوم، من ترير حتى الولايات المتحدة وإلى الصين. حيث حققت مؤلفات كارل ماركس مبيعات مذهلة. فبيان الحزب الشيوعي بيع منه حوالي 500 مليون نسخة، وهو يحتل المرتبة الرابعة بين الكتب الأكثر مبيعاً في التاريخ على الإطلاق. وصنفت منظمة اليونيسكو «البيان الشيوعي» و«رأس المال» من بين الإرث الوثائقي العالمي.

وشهدت بداية العام 2018، أكثر من 400 احتفال رسمي في ألمانيا بمناسبة الذكرى الـ 200 لميلاد الفيلسوف، حيث وقعت كبرى وسائل الإعلام العالمية والألمانية مرتبة أمام ذكرى ميلاد ماركس في أيار 2018، ولم تخف الحكومات رعبها أيضاً، وكذلك مالكو ومشغلو وسائل الإعلام.

غضت إذاعة «دوتشيه فيله» أخبار احتفالات الذكرى الـ 200 وما رافق ذلك من إقامة 400 احتفال في المدن الألمانية، كما أصدرت ألمانيا أوراقاً نقدية تذكارية بقيمة «صفر» يورو، تحمل صورة ماركس، وشارك وفد يمثل رئاسة المفوضية الأوروبية في الاحتفالات،



يفهموا ذلك، وهم المأزومون الكبار، فأزمتهم من وزن «اقتصادهم الحديدي»، وتشبه هذه الخطوة بلداناً إمبريالية أخرى تخوض حروباً ما وراء البحار لمنع انفجار أزمتهم، ولكن الانفجار حدث رغم ذلك! مع الفرق، أن الألمان يخوضون هنا معركة على الجبهة الثقافية-الإعلامية.

ارتفعت الأسعار في السوق الألمانية بنسبة 25 % خلال عشر سنوات وخاصة الفاكهة واللحوم والمواد الغذائية الأخرى، حسب ما كتبه صحيفة تاغس شاو مؤخراً، ويبدو أن الألمان ليسوا سعداء بما يحدث، لذلك يبحثون خلال امتعاضهم من الأسعار، عن مؤلفات كارل ماركس، الفيلسوف الملتحي الذي عجزت الرأسمالية الألمانية عن هزيمة أفكاره في ألمانيا.

شبح السوفييتات الألمانية

قبيل أسابيع، أحيا آلاف البرلينيون ذكرى قادة ثورة السوفييتات الألمانية، روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت، و31 من القادة الذين أعدموا في العام 1919، في تقليد سنوي تشهده جميع الولايات الألمانية، ولكن كانت برلين على موعد مع قمع الشرطة هذه المرة، بحجة وجود أعلام من ألمانيا الشرقية! كل ما سبق، أجزاء من خارطة الأزمة الألمانية الحالية، وانفجارها القادم، وخوف الرأسماليين الألمان من الثلاثي الأحمر في تصاعد، ثلاثي كارل ماركس والإضرابات العمالية، وشبح ثورة السوفييتات الألمانية قبل قرن من الزمان. فهل سيكون العام الحالي 2021 عاماً قاسياً على «ديمقراطية إصدار أوامر منع التدخين في المقاهي»، وعلى الألمان، وآخر الهيجليين في الزمان.

والأوروبية، وذلك بحجة الأمن القومي والحفاظ على النظام العام ومنع الموظفين من مغادرة مقر العمل إلا بإذن من الرؤساء!

بيانات دار نشر واحدة

أصبح كتاب كارل ماركس الشهير «رأس المال» الكتاب الأكثر مبيعاً عند دار النشر كارل-ديتير-فيرلاغ بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2008، حيث باعت الدار أكثر من 1500 نسخة عام 2008، أي: 3 أضعاف مبيعات 2007، وأكثر من 100 ضعف لمجمل المبيعات منذ 1990.

رأس المال، هو الكتاب الذي أحرقه هتلر في ساحات برلين مثمناً حرقت كتب ابن رشد في قرطبة العصور الوسطى، وهو الكتاب الذي دفع بابا الفاتيكان بيوس التاسع إلى إصدار أمر لوضعه على رأس قائمة الكتب الملعونة التي كان الفاتيكان يصدر بها قوائم المنع بين الحين والآخر. وهو الكتاب الذي قال عنه الرأسماليون الألمان عام 1989 بأن زمنه قد ولى!

زفرة الهيجليين الأخيرة

حتى هذه اللحظة، عجزت السلطات الألمانية والرأسمالية الألمانية عن هزيمة ماركس في ساحات ألمانيا، لذلك قرر القائمون على وزارة الخارجية الألمانية ومعهد غوته نقل المعركة مع ماركس إلى البلدان الطرفية ما وراء البحار، عبر تمويل إصدار الكتب الألمانية التي تحارب ماركس باستخدام كتاب يملكون مهارات المزاورة اللغوية. إنها زفرة الهيجليين الأخيرة في القرن الواحد والعشرين. «على قد لحافك مد رجلك» هكذا يقول المثل الشرقي الشهير، ولكن الرأسماليين الألمان لم

إعادة الأزمات الاقتصادية

عام 2008 كارل

ماركس إلى دائرة

الاهتمام الواسع

وخاصة شرقي

ألمانيا وحدثت

الإضرابات العمالية

الكبرى احتجاجاً

على التسريحات

التعسفية للعمال

وحضر الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير نقاشاً في قصر بلفيو ببرلين، وقال في الاحتفال: «ماركس مفكر ألماني عظيم، أعماله مشبعة بإنسانية عاطفية حميمة، غير أن القوة الداخلية الدافعة لماركس كانت هي ظروف عصره، ولا يجب أن نخشى ماركس، ولا أن نصنع له تماثيل ذهبية». 400 احتفال رسمي ليقولوا: يجب ألا نخشى ماركس! ماذا يحدث بالضبط؟ الجواب عند مراسل نيويورك تايمز في كوريا الجنوبية: «إذا كان هناك دليل واحد على خطر الفلسفة فهو كارل ماركس».

هل سيمنع حق الإضراب؟

عجلت الوحدة الألمانية بحوث انهيار كارثي للإنتاج الخام الحقيقي لألمانيا الشرقية، بانتيار وصل إلى 15,6 % سنة 1990، و22,7 % سنة 1991، ثم وصل إلى الثلث. وجرى فقدان ملايين الوظائف. أغلقت العديد من المصانع، وحدث ركود سنة 1996. وأعادت الأزمة الاقتصادية عام 2008 كارل ماركس إلى دائرة الاهتمام الواسع، وخاصة شرقي ألمانيا. وحدثت الإضرابات العمالية الكبرى في جميع أنحاء ألمانيا احتجاجاً على التسريحات التعسفية للعمال، وانخفاض الأجور والخصخصة وارتفاع الأسعار. ففي العام 2016 وحده، سرحت الشركات الألمانية 45 ألف عامل، ووظفت 100 ألف لاجئ بأجور أقل!

وكان وقع نشاط الحركة العمالية ثقيلًا على السلطات الألمانية لدرجة أن المحكمة الاتحادية بدأت في العام 2017 تتناقش قضية تجريم حق الإضراب للموظفين الحكوميين، ضاربة عرض الحائط القوانين الألمانية

كلية المجرمين والعبودية المعاصرة



هناك مليون سجين في الولايات المتحدة، حيث يشكلون عبيد العصر رغم منع الدستور الأمريكي للعبودية. وهناك 5000 سجن في أمريكا التي هي بلد يحتوي أكبر عدد من السجون حول العالم.

قاسيون

يعمل السجناء في أمريكا بأبخس الأجور داخل السجن لصالح غوغل وولمارت ومايكروسوفت وأمازون، والمجمع الصناعي العسكري والجيش الأمريكي، وغيرهم من الشركات الكبرى، وينتجون اقتصاداً بقيمة مليارات الدولارات سنوياً. ولكنهم يعملون بطريقة العبودية المعاصرة. فهذا الاقتصاد العبودي المعاصر، يدفع المشرعين الأمريكيين والسلطات إلى تشريع المزيد من القوانين التي تضيق الخناق على الإنسان لتوفير عدد كبير من المساجين سنوياً، وإجبارهم على العمل لصالح اقتصاد السجون الأمريكية.

من يدخل هذه السجون وهو بريء أو نظيف سيخرج مجرمًا، فالسجون الأمريكية أشبه بكلية للمجرمين، وأحد أسباب السماح بالهجرة غير الشرعية إلى أمريكا هو توفير اليد العاملة الرخيصة لاقتصاد السجون في

الولايات المتحدة الأمريكية.

بل أكثر من ذلك، هناك شيء اسمه «السجون التي يديرها القطاع الخاص»، حيث يجري اعتقال الأمريكيين لأسباب لا تعتبر جرائم في بلدان أخرى، وذلك لاستمرار تغذية اقتصاد السجون التي يديرها القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية.

تضم أمريكا العديد من السجون الأكثر قساوة في العالم، من ناحية التعذيب النفسي والجسدي، والاستثمار العبودي الوحشي للسجناء. كما

تضم أمريكا العديد من أكثر السجون عنفاً حول العالم، والتي تعتبر بمثابة كليات وأكاديميات لتخريج المجرمين والعصابات.

أكثر ضحايا هذه العبودية المعاصرة هم المهاجرون والسود واللاتينيون وسكان أمريكا الأصليين من الهنود الحمر. فالسجون التي أصبحت صروحاً للتعذيب تعج بالممارسات العنصرية، وهي إحدى أدوات القمع والاستثمار الرأسمالية بحق الطبقة العاملة، في البلد الذي يسكنه مئات

الملايين من السكان، والذي يعاني من أزمات سياسية واقتصادية اجتماعية وصحية.

هناك مليون سجين في الولايات المتحدة، حيث يشكلون عبيد العصر رغم منع الدستور الأمريكي للعبودية. وهناك 5000 سجن في أمريكا التي هي بلد يحتوي أكبر عدد من السجون حول العالم. وتبذل السلطات جهودها لإبقاء الرقم أعلى من الملايين سجين لاستثمارهم في الاقتصاد الأسود الأمريكي لصالح كبرى الشركات.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



هل البلاد مقبلة على أزمة غاز؟ صورة غلاف العدد 483 من جريدة قاسيون نهاية عام 2010 لطابور من المواطنين في انتظار الحصول على أسطوانة الغاز في منطقة البوابة في دمشق. كان ذلك في العام 2010، أما اليوم في أيام 2021 الشتائية الباردة، ماذا يقول المواطنون عن أزمة الغاز؟



جحا في موسكو

عُرِضت في مسرح الأمم بموسكو لأول مرة مسرحية «نصر الدين خوجه - جحا» من إخراج، تيمور بكمامبيتوف، وتعتبر أول مسرحية دمي أخرجها بكمامبيتوف، الذي قال: إنه كانت لديه منذ زمن بعيد رغبة شديدة في أن يروي للجمهور الروسي قصصاً لجحا بصفته شخصية فلكورية خيالية للتراث الشعبي في كثير من الثقافات الشرقية، بما فيها ثقافة الشعب العربي. وقال بكمامبيتوف: أخرجنا مسرحية الدمي وصورنا شخصية أسطورية كنصر الدين خوجه، الذي يروي قصص الحرية والحب. فيما تدور أحداث المسرحية في خلفية شوارع ضيقة لمدينة أسبوية قديمة وسوق شرقية وقصر الأمير تيمور.



مقاطع الفيديو القصيرة

بلغ عدد مستخدمي مقاطع الفيديو القصيرة عبر الإنترنت في الصين 873 مليوناً في نهاية العام الماضي، بزيادة 100 مليون مقارنة بشهر مارس 2020 ويمثلون 88% من مستخدمي الإنترنت، وفقاً لتقرير عن تطوير الإنترنت في الصين. وأشار التقرير الصادر عن مركز معلومات شبكة الإنترنت الصيني إلى تحسن جودة برامج الفيديو عبر الإنترنت. ويقول التقرير: إن منصات البث في الصين تعمل على تحسين نموذج أعمالها واستثمار المزيد في مقاطع الفيديو القصيرة لجلب محتوى أكثر جودة للجمهور. وفي الوقت نفسه، تقدم منصات الفيديو القصيرة مشاريع تجريبية مثل: الأعمال الدرامية، أو العروض القصيرة.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/02/07» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

آدب المآزق: الرجل المعاصر في الحفرة -1-



الأسفل، إلى حين؛ لا بد للناس العمل بما يشبه السخرة تحت المراقبة للاستمرار فقط في إزاحة الرمال. وأي توقف عن أداء المهام يترتب عليه منع الطعام والماء عنهم بحيث يكونون مخيرين بين الموت تحت الرمل، أو مواصلة العمل. وحينما يقترح الرجل أفكاراً أكثر جدوى لإزاحة الرمال كوضع السواتر مثلاً، تأتيه الإجابة، بأن الطريقة المعتمدة أقل تكلفة. كما لو أن أي حل واقعي مرفوض، لأنه ببساطة يتنافى مع العيب.

انتصار العيب

تتردد كلمات المؤلف على لسان بطله الذي فطن فجأة للنظام الذي يسيّر الحياة في الحفرة «كان شيئاً مفارقاً تماماً للمعقول ومخيفاً للغاية». ترصد الرواية بعد ذلك محاولات بطلها للهرب بأساليب وحيل مختلفة، تقضي جميعها إلى طريق مسدود. إثر كل محاولة هرب جديدة يأمل القارئ أن تنجح مساعي الرجل هذه المرة، كما لو أن خلاص الرجل يعني خلاصه هو. وحينما يفطن إلى وضوح النهاية التي أكدت بأن الرجل لم يعد. تتحول أمانى القارئ ليأمل بأن الرجل قد مات وهو يحاول الهرب، أو أنه ظل أسير عجز عن الفرار بسبب إحكام القبضة عليه. كُنّا حينها سنكون أمام رواية تنتمي بصورة أو أخرى إلى أدب السجون. لكن «امرأة في الرمال» ليست من هذا النوع. سرعان ما يدرك القارئ الفكرة المخيفة التي تحاول الرواية إيصالها. الرجل اعتاد العيب المحيط به حتى لم يعد يراه عيباً، هو لم يفشل في الهرب، وإنما توقف عن المحاولة.

في صفائح كي لا تغرق المنزل، حتى يأتي من يقوم برفعها ويأخذها بعيداً. لا يتوقف الرمل عن الحركة والترسّب، وهذا يعني أن على الرجل والمرأة العمل ليل نهار في ملء السلال ونجهيزها كي لا يفرقا ببساطة في الرمال. وبذلك اكتشف بطل الحكاية بأنه بات مجرد حشرة تحت الرمل تماماً كالتي يجمعها. شهادة التأمين التي يمتلكها وكل الضرائب التي دفعها لم تجد نفعاً في هذا المكان المعزول المُسير بقوانين جنونية. كما أن اختفاءه كما يبدو سرعان ما طواه النسيان.

«القرية تواصل البقاء لأننا لا نكفّ عن إخلاء الرمل بهذه الطريقة، أما إذا توقفنا فإن الرمال ستدفنها خلال عشرة أيام». تقول المرأة ذلك رداً على تساؤلات الرجل الذي لم يفهم كيف لحياة أن تنقضي هكذا في إخلاء الرمل ليل نهار. ومع تقدم صفحات العمل يتلبس القارئ الغضب من سلوك المرأة الخانع تجاه حياة كهذه، بحيث لم تعط مرة جواباً مُقنعاً يسوغ بقائها.

يمتلئ فم القارئ طوال زمن قراءة الكتاب بالرمل، ويشعر بأن الرمل يحاصره ويغلفه تماماً كأبطال الرواية. لكن عمّا يدل الرمل هنا حقاً وإلى ماذا يرمز؟ هل هو الروتين؟ أم العيب، أم الأفعال الخالية من المعنى التي نغرق أنفسنا بها مقتنعين بأننا نفعل ذلك من أجل مكانٍ نحبه، أو من أجل أنفسنا؟

العالم السفلي والعالم العلوي

يكشف نيكي جومباي سرياً الطريقة التي تدار بها الأمور هنا؛ فهناك كما يبدو أناس في الأعلى يفرضون القوانين على من في

هناك نوعٌ معينٌ من الأدب يصلح أن يطلق عليه اسم «آدب المآزق»، فأبطاله غالباً ما يكونون أشخاصاً عاديين، يجدون أنفسهم دون سابق إنذار في وضع خاص، مقلق، أو غير آمن. إلا أن هؤلاء يسلّون أنفسهم بالقول: إن ما يختبرونه، ظرفٌ عابر، مؤقت، وأنهم سرعان ما سيخرجون منه ليستعيدوا حياتهم الطبيعية. لكن ماذا لو لم يكن الأمر على هذه الشاكلة حقاً؟ وماذا لو كان «المآزق» أمراً لا يمكن الفكك منه؟

■ نور ابوفراج

القاء نظرة على باطن الحفرة

نيكي جومباي مُدرّسٌ في الثلاثينات من عمره، يمكن وصفه بالشخص العادي أو حتى الهامشي، يمارس هواية جمع الحشرات النادرة، ويذهب في رحلة إلى جانب البحر بحثاً عن بعض منها، مما يعيش في الكئيب الرملية. ويمشي متجولاً بمحاذاة قرية تبدو غارقة في الرمال يرفع سكانها شعار: «فلتحب دارك».

تغرب الشمس ويحتاج المدرس مكاناً كي يبيت فيه، فيأخذ بعض الرجال في القرية القريبة إلى بيت في قعر تجويف تسكنه امرأة وحيدة. وهنا تبدأ أمور غريبة في الحصول؛ فهو يشعر بالرجال الذين أوصلوه إلى هذا البيت يتغامزون بإشارات لا يفهمها. والمرأة بدورها تتصرف بغرابة. ورغم أنه يؤكد لها بأنه سيبقي هنا، على مضض، ليلة واحدة فقط، لكنها لا تنفك تتجاهل كلماته وتتصرف كما لو أنه سيبقي هنا وقتاً أطول من ذلك. وهذا ما يحصل حينما يستيقظ ويكتشف بأن السلم الذي أدلوا به كي ينزل من الحفرة اختفى، وأنه بات عالقاً، أو أسيراً.

سكب الرمل على الحياة

الحياة في قعر الحفرة معركة مستمرة مع الرمال التي تنسكب من أعلى وتتناثر وتتكدس بحيث يكون لا بد من كنسها وجرفها وملئها

يحضر إلى ذهن مثلاًن اثنان عن هذا الشكل الأدبي المُكرّس بأكمله للحديث عن الإنسان المعاصر، المُحاصر ضمن ما يبدو دائرة لا مخرج منها. أولهما: رواية «امرأة في الرمال» للكاتب الياباني كويو أبي الصادرة عام 1960، والثانية: رواية «صحراء التناثر» للكاتب الإيطالي دينو بوزاتي المنشورة عام 1940.

امرأة في الرمال

تحضر فكرة الحفرة، بقوة في حبكة أية قصة. فالنقاد الأدبيون الذين يحاولون تحليل بنية الحكايات يقولون: إنها في جوهرها تقوم كلها حول الوقوع في المآزق والخروج منها. كأن تسير حياة شخص على ما يرام حتى يواجه مطباً يحاول تجاوزه. أو يكون العكس ما يحصل؛ فتبدأ الحكاية من قعر حفرة، يكون فيها البطل في الحضيض، ويبداً في الصعود. لكن الحفرة في رواية «امرأة في الرمال» هي حفرة بالمعنى المجازي والواقعي، وليست مجرد لبنة في بناء القصة.

تعتمد الرواية منذ اللحظات الأولى أسلوباً يخلو تماماً من المناورة حينما تبتدئ بالعبارة التي تقول: «اختفى رجل ذات يوم من أيام أغسطس» وتفسح في الفقرة الأولى من الكتاب بأن الشخص ظل مُختفياً طوال سبع سنوات حتى عُد ميتاً.